UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

كتب التقرير وأجرى البحوث جوش تشافن، مستشار المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية اللاجئين)، وساعده في تحريره كَيتلن باسَريتي. ويستند هذا التقرير إلى المحتوى الذي ألّفه المستشار بيتر ماتز، مؤلف التقرير التقييمي للعام 2016. ونتوجّه بالشكر الخاص إلى فريق العمل العالمي المعني بعمل الأطفال والتابع لتحالف حماية الطفل في إطار العمل الإنساني.

عمل الأطفال ضمن إطار الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين:

تقرير تقييمي للأعمال في العام 2020

مايو / أيار 2021

عمل الأطفال ضمن إطار الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين:

تقرير تقييمي للأعمال في العام 2020

الصورة: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / دييغو سانشيز، الأردن

جدول المحتويات

اختصارات	5
مُلخَّص	6
معلومات أساسية	8
النطاق والمنهجية	9
الأُطر القانونية الوطنية الخاصة بعمل الأطفال	10
نظرة عامة على ظاهرة عمل الأطفال في أوساط اللاجئين السوريين	11
نبذة عامة حول الاستجابات البرامجية	12
حماية الأطفال	13
التعليم	15
تعزيز سبل العيش / التعزيز الاقتصادي بما في ذلك المساعدات النقدية	16
المقاربات والمبادرات الوطنية	17
الأردن	17
لبنان	18
تركيا	20
العراق	22
مصر	23
أمثلة على الحالات: مبادرات التدخل بشأن مكافحة عمل الأطفال في أوساط اللاجئين السوريين	25
أدوات الاستجابة لعمل الأطفال	27
التوصيات	28
البيانات	28
إطار القوانين والسياسات	29
بناء القدرات	29
إدارة الحالات	29
تعزيز سُبُل العيش / الوضع الاقتصادي بما في ذلك المساعدات النقدية	30
التعليم	30
توفير عمل كريم ومعايير العمل	31
الملحق 1: الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات	32
الملحق 2: المفاهيم الأساسية ذات العلاقة بعمل الأطفال	33

اختصارات

ACPHA: Alliance for Child Protection in Humanitarian Action	تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني
AoR: Area of responsibility	مجال المسؤولية
CLM: Child labour monitoring	رصد عمل الأطفال
CLiE: Child Labour in Emergencies	عمل الأطفال في الأوضاع الطارئة
CLTF: Child Labour Task Force	فريق العمل المعني بعمل الأطفال
CPiE: Child protection in emergencies	حماية الطفل في حالات الطوارئ
CPMS: Child protection minimum standards	المعايير الدنيا لحماية الطفل
CPRA: Child protection rapid assessment	التقييم السريع لحماية الطفل
CPWG: Child protection working group	فريق العمل المعني بحماية الطفل
CSR: Corporate social responsibility	المسؤولية الاجتماعية للشركات
DRR: Disaster risk reduction	الحد من مخاطر الكوارث
ECD: Early childhood development	تنمية الطفولة المبكرة
GBV: Gender-based violence	العنف القائم على النوع الاجتماعي
ILO: International labour organisation	منظمة العمل الدولية
IOM: International organisation for migration	المنظمة الدولية للهجرة
NGO: Non-governmental organisation	منظمة غير حكومية
SOP: Standard operating procedures	إجراءات العمل الموحدة
TVET: Technical vocational education and training	التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني
UASC: Unaccompanied and separated children	الأطفال غير المصحوبين بذويهم والأطفال المنفصلون عن ذويهم
UNHCR: United Nations High Commissioner for Refugees	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية اللاجئين)
UNICEF: United Nations Children's Fund	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
WFCL: Worst forms of child labour	أسوأ أشكال عمل الأطفال

مُلخَّص

يستند هذا التقرير إلى مبادرة التقييم[1] التي أُجريت في العام 2016 بتكليف من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية اللاجئين)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة العمل الدولية، لكي يُسترشَدَ بها في إعداد الإطار الصادر عام 2017 بعنوان: عمل الأطفال ضمن إطار الاستجابة للأزمة السورية: إطار العمل الاستراتيجي الإقليمي، المُشار إليه لاحقاً بـ "إطار عام 2017".

لقد سعت الدراسة البحثية التي أُجريت في العام 2020 إلى قياس التقدم المُحرز في السنوات الثلاث الأخيرة نحو العمل بالتوصيات التي وردت في إطار عام 2017، وذلك من خلال المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين (KIs interviews)، ودراسة مسحية استقصائية عبر الإنترنت (online survey)، ومراجعة للدراسات البحثية السابقة (literature review). ويُقدّم هذا التقرير إجراءات متابعة مُوصى بها بشأن تنفيذ إطار عام 2017 من خلال تقييم الممارسات الجيدة، والفجوات والتحديات، بما في ذلك الإجراءات ذات الأولوية لكل بلد، وذلك بهدف إدماج مقاربات برامجية إلى الوقاية من مخاطر عمل الأطفال اللاجئين، والتخفيف من حدوث تلك المخاطر والحدّ منها.

وبالنظر إلى حجم أَزَمة اللاجئين في المنطقة، وما تشهده هذه المنطقة من تراجع اقتصادي، ونزاعات، وجائحة فيروس كورونا، فإن معدلات عمل الأطفال تستمر في الازدياد. وتستمر أيضاً تركيا ومصر والأردن ولبنان والعراق، بصفتها البلدان المشمولة في الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (http://www.3rpsyriacrisis.org 3RP)، في مواجهة مختلف التحديات في تنفيذ برامج حماية الأطفال الجيدة بطريقة مؤثّرة، باعتبار الفجوة في عمل الأطفال إحدى الفجوات الرئيسة في هذه البرامج.

وتتشابه الفئات الأكثر عرضة للخطر عبر البلدان: الأطفال ذوو الإعاقات، أطفال الشوارع، الأطفال العاملون في أعمال مستترة / مختفية عن الأنظار أو غير نظامية، والتي من المحتمل أن تكون خاضعة لسيطرة الجماعات الإجرامية، وتُصاحبها إساءات واعتداءات جسدية، وعاطفية وجنسية على الأطفال.

ويوجد لدى أربعة من هذه البلدان الخمسة خطط عمل وطنية تُعنى بعمل الأطفال. وقد أُجريت العديد من التقييمات الوطنية لأجل فهم طبيعة هذه المشكلة، وَأُدخلت تغييرات محددة بعينها إلى القوانين والسياسات ذات العلاقة بعمل الأطفال في تلك البلدان كلٌّ على انفراد.

لقد تفاقمت الكثير من العوامل التي تُسهم في الخطر المترتّب على عمل الأطفال في السنوات الأخيرة، ولا سيما في ضوء جائحة "كوفيد19-"، التي فاقمت أيضاً آليات التَّكيُّف الضارة. فأثناء انتشار الجائحة، كان تحديد حالات عمل الأطفال أكثر صعوبةً، وقد أغلقت الكثير من المدارس أبوابها، وأخذت أوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي لدى الأُسر المعيشية في الازدياد، وكل هذه العوامل مجتمعةً قد تؤدي إلى احتمال زيادة نسبة عمل الأطفال. ووفقاً لـ "تقييم أوجه ضعف اللاجئين السوريين في لبنان" المشترك بين الوكالات، فإن عدد الأطفال في الفئة العمرية من 5 سنوات إلى 17 سنة، المنخرطين في عمل الأطفال، قد تضاعف تقريباً منذ العام 2019، ليصل إلى نسبة 4,4% في العام 2020.[2]

وقد أُحرِزَ بعض التقدم على صعيد توافر الخدمات، والتشريعات ومستويات القدرات في مختلف القطاعات منذ العام 2017. غير أن هذا التقدم غير متكافئ في جميع البلدان الخمسة، في ظل تقدّم بعضها بوتيرة أسرع من تلك التي تعاني من محدودية الإمكانات والبنى التحتية. وينشغل أصحاب المصلحة في البلدان الخمسة بالافتقار إلى الموارد البشرية، وبالمستوى المرتفع لمعدل استبدال الموظفين (معدل الدوران)، الأمر الذي يعيق إحراز التقدم. كما أن الكثير من المُستطلعة آراؤهم يرون ضرورة وضع إشكالية عمل الأطفال على سُلَّم الأولويات.

وتُقرُّ جميع الجهات الفاعلة بأن الحد من عمل الأطفال ومكافحته يجب أن يعالج قضية فقر الأسر المعيشية بصورة شمولية، والعمل عبر مجال التعليم، وتقوية الوضع الاقتصادي/ سبل العيش، والأمن التّغذوي / الغذائي، والحماية الاجتماعية ومنها تقديم المساعدات النقدية. بَيْدَ أن هذه الاستجابات المتكاملة تُنَفَّذُ في معظمها على نطاق صغير حتى الآن. ويبقى عامل التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بعمل الأطفال هو الأكثر أهميةً؛ إذ تتحدث بعض الجهات المعنية في تقاريرها عن أنّها قد أقامت روابط أوثق بين القطاعات منذ العام 2017. ومع أن معظم أعمال الوقاية تأخذ مجراها على جانب العرض بمشاركة المدارس والعائلات، إلا أن عدداً أقل من الاستثمارات قد جرى تنفيذها على جانب الطلب عن طريق العمل المشترك مع القطاع الخاص.

ويُلاحظ المُجيبون، بدرجات متباينة بين البلدان، بأن الجهود المبذولة بشأن إشكالية عمل الأطفال تفتقر إلى التمويل والإمكانات والإرادة، وأنه يجب إيلاء المزيد من الأولوية لهذه القضية.

ويعرض هذا التقييم الفرص والتحديات والتوصيات لكل بلد من البلدان الخمسة على انفراد. وتشتمل التوصيات الكلية على نداءٍ للانتفاع من المبادرات الإقليمية المشتركة بين الوكالات، القائمة على أرض الواقع، بصفتها منصّات للمناصرة وكسب التأييد على المستوى الإقليمي تُعنى بقوانين وسياسات عمل الأطفال، ولتبادل الخبرات عبر الحدود، وتتبُّع اتجاهات عمل الأطفال على المستوى الإقليمي، والنتائج التي تحققها البرامج.

وثمَّةَ حاجةٌ إلى تطوير القدرات وإلى الموارد بين الأطراف الفاعلة في جميع القطاعات ذات الصلة. وقد تحتاج البيانات الخاصة بعمل الأطفال إلى الدعم لكي تعمل تلك الأطراف على تحقيق التناغم فيما بين نُظُمها المختلفة، وزيادة مستوى أدلة الإثبات بالبيانات. وهناك حاجةٌ أُخرى إلى الاستثمارات لتطوير قوى عاملة في مجال الخدمات الاجتماعية في البلدان كافة، وكذلك إلى بناء قدرات المعلمين على صعيد الحماية.

[1] ماتز، بيتر، (2016). عمل الأطفال في إطار الاستجابة للاجئين السوريين: تقرير تقييمي.
[2] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / برنامج الأغذية العالمي / منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، (2021). تقييم أوجه ضعف اللاجئين السوريين في لبنان.

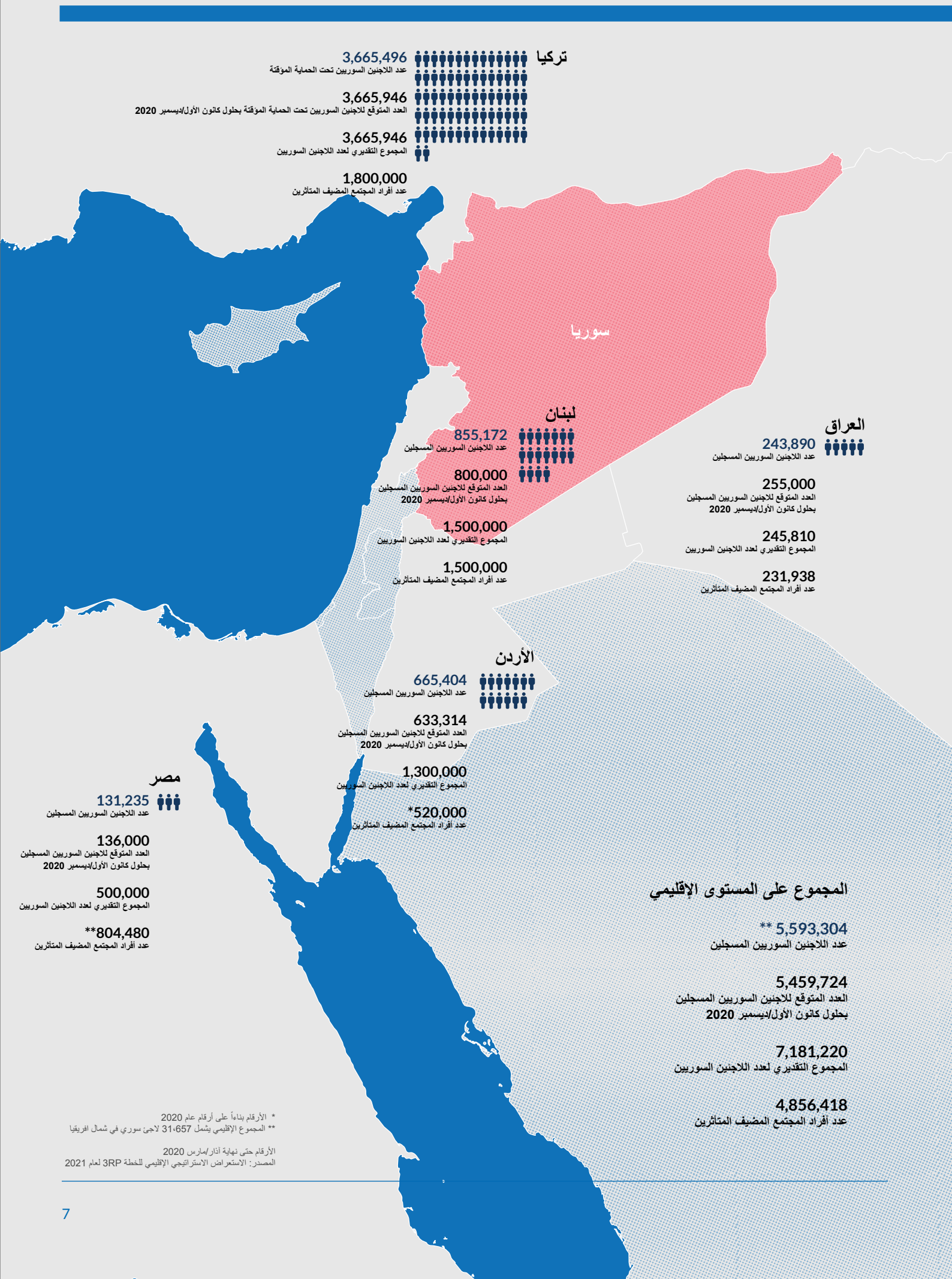

* الأرقام بناءاً على أرقام عام 2020
** المجموع الإقليمي يشمل 31،657 لاجئ سوري في شمال افريقيا

الأرقام حتى نهاية آذار/مارس 2020
المصدر: الاستعراض الاستراتيجي الإقليمي للخطة 3RP لعام 2021

معلومات أساسية

لقد فرَّ ما يزيد عن (5,6) مليون سوري[3] من بلدهم منذ بداية الأزمة السورية في آذار / مارس 2011، وقد التمسوا الحماية، في معظم الأحوال، في تركيا ومصر والأردن ولبنان والعراق.[4] ومع أن اللاجئين قد عثروا على الأمان من المخاطر الفورية المباشرة للنزاع، إلا أنَّهم ما زالوا يواجهون صعوبات في الحصول على الخدمات، ما يؤثر على قدراتهم على تأمين الغذاء والسكن والصحة والرعاية، والاحتياجات الأساسية الأخرى لعائلاتهم.

إنَّ نصفَ هؤلاء اللاجئين أطفالٌ يتأثَّرُ رفاههم وحمايتهم ونماؤهم بصورة عميقة من الأزمة السورية. ومن بواعث القلق الكبيرة التي تخصُّ حماية الأطفال هي إشكالية عمل الأطفال المُلحّة في أوساط الأطفال اللاجئين والمجتمعات المستضعفة المُضيفة لهم. فبالإضافة إلى الفقر، فإن الأطفال اللاجئين يتأثرون كذلك بالعوامل الحاسمة الأُخرى التي تضطرُّهم إلى الانخراط في عمل الأطفال، ومنها على سبيل المثال، تمزّق النسيج الاجتماعي للعائلات والمجتمعات، والأزمات الاقتصادية، وتعطُّل عملية التعليم والتدريب - ومنذ عهد قريب، الانتشار المفاجئ لجائحة مرض كوفيد19- على مستوى العالم. وفي لبنان على وجه التحديد، استحدث انفجار بيروت عام 2020 عامل خطورة آخر يُغطي طبقات الخطر الأخرى.

ولكي يتسنّى توحيد المعارف، وإرشاد الاستجابة الاستراتيجية المستقبلية لإشكالية عمل الأطفال في أوساط اللاجئين السوريين في البلدان المشمولة في الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، فإن هذا التقرير يهدف إلى تقييم المقاربات والمبادرات القائمة، وإلى استعراض الممارسات الواعدة والجيدة، والاحتياجات التي تواجه مفوضية اللاجئين ومنظمة العمل الدولية واليونيسيف، والشركاء الآخرين في مبادرة "لا لضياع جيل"، وذلك كله بهدف زيادة حجم الجهود الجماعية الرامية إلى الوقاية من إشكالية عمل الأطفال ومن مواجهتها ضمن الاستجابة للاجئين السوريين.

الصورة: مفوضية اللاجئين/ ديجو سانشيز

نعمات (11)
لاجئة سورية تعيش في الأردن

تبلغ نعمات من العمر 11 عامًا فقط، ولكن لديها المسؤوليات اليومية لشخص بالغ.
فرت عائلتها من حمص في عام 2013 ، وقد أدى وضعها المالي السيئ إلى تولي نعمات واجبات منزلية

[3] بالإضافة إلى هؤلاء اللاجئين السوريين، فقد فرَّ من سورية أيضاً عشرات الآلاف من الفلسطينيين ومن الجنسيات الأخرى

[4] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، (2020). حالة الطوارئ في سورية UNHCR Syria Emergency.

النطاق والمنهجية

ركّزت الدراسة على عمل الأطفال[5] في أوساط اللاجئين السوريين في البلدان الخمسة المشمولة في الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، وهذه البلدان هي: الأردن، العراق، لبنان، سورية ومصر. وبالاستناد إلى البحوث التي أُجريت لإطار عام 2017، فقد اعتمد تقرير العام 2020 على خمسة مصادر جديدة للبيانات هي: الاستعراض المكتبي (الذي أُجري في تشرين الأول / أكتوبر – تشرين الثاني / نوفمبر 2020)، الدراسة المسحية (الاستقصائية) الإلكترونية الكمية (تشرين الثاني / نوفمبر 2020)، المقابلات التي أُجريت مع 35 جهة معنية "صاحبة مصلحة" (أيلول / سبتمبر – تشرين الثاني / نوفمبر 2020)، التغذية الراجعة المكتوبة على المسودة المفتوحة لجميع مقدمي المعلومات الرئيسيين (KIs) (كانون الأول / ديسمبر 2020) والتغذية الراجعة الشفوية التي جُمعت في اثنين من اجتماعات المصادقة الإلكترونية على التقرير (كانون الأول / ديسمبر 2020).

2011

آذار/مارس 2011
اندلاع الأزمة السورية

2012

2013

2014

كانون الأول/ديسمبر 2014
إطلاق الخطة الإقليمية الأولى للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات

2015

تموز/يوليو 2015
4 ملايين لاجئ غادروا سوريا

2016

إجراء التقييم الأول

2017

نشر إطار عمل الأطفال ضمن الخطة الإقليمية الثالثة للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات للعام 2017

2018

2019

2020

تموز/يوليو 2020
5.6 مليون لاجيء يقيمون في البلدان المشمولة في الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات

إجراء التقييم الثاني

2021

كانون الثاني/يناير 2021
نشر التقرير التقييمي الثاني

اعتمد الاستعراض المكتبي على الدراسات البحثية السابقة حول عمل الأطفال على المستويين الإقليمي والوطني التي نُشرت بعد إصدار إطار العام 2017، وتشمل تلك الدراسات ما يقرب من حوالي 70 تقييماً، ومبادئ توجيهية إرشادية، ودراسات وتقارير ورش عمل عقدتها الجهات الفاعلة في مجالات حماية الطفل، وتعليم الطفل، وعمالة الطفل، والمساعدات النقدية / سبل العيش.

وطرحت الدراسة المسحية الإلكترونية أسئلتها على المُجيبين من البلدان الخمسة والمكاتب الإقليمية، التي تناولت المدى الذي كانت فيها وكالاتهم قادرة على الاستجابة للتوصيات الواردة في إطار 2017. ويمكنكم الحصول على الردود الكاملة على الدراسة المسحية هنا. وقد بلغ مجموع المشاركين في هذه الدراسة 46 شخصاً.

يُرجى ذكر اسم المؤسسة التي تعمل لديها حالياً

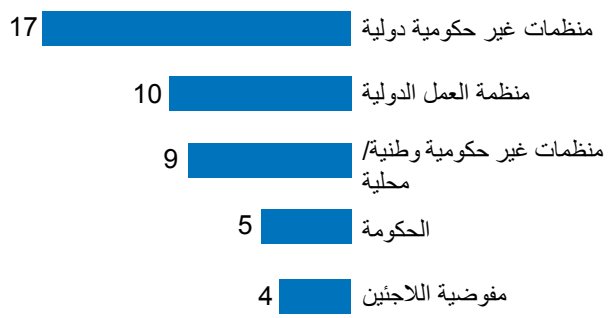

لقد ذكرت نسبة 55 في المئة من هؤلاء المُجيبين بأنهم كانوا مسؤولين عن ملف الحماية، وذكرت النسبة المتبقية منهم بأنها كانت مسؤولة عن ملف العمل (15 في المئة)، وملف التعليم / التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (15 في المئة)، والحماية الاجتماعية / المساعدات النقدية / السياسة الاجتماعية (15 في المئة).

أما الخمس والثلاثون (35) مقابلة مع مقدمي المعلومات الرئيسيين من موظفي مفوضية اللاجئين واليونيسف ومنظمة العمل الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية في البلدان الخمسة، فقد أُجريت عن بعد. وقد اختصت الأسئلة الرئيسة التي طُرحت على المُجيبين بما هو قائم من المقاربات والمبادرات بشأن حماية الطفل، والدروس المستفادة، والممارسات الناشئة، والأدوات المستخدمة، والفجوات والتوصيات الأساسية - بما في ذلك عملية المتابعة التي من المحتمل أن تُساعد في تحقيق مكاسب أكبر. وحيثما ورد ذكرهم لاحقاً في التقرير، لم يتم الإفصاح عن أسماء مقدمي المعلومات الرئيسيين ومسمَّياتهم الوظيفية. ويحتوي الملحق 2 على قائمة كاملة بأسماء الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات.

[5] كما ورد تعريف المصطلح في الملحق 2: المفاهيم الأساسية لعمل الأطفال.

الأُطر القانونية الوطنية الخاصة بعمل الأطفال

بحلول العام 2016، كانت البلدان الخمسة كافةً قد صادقت على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 138، ورقم 182، واتفاقية حقوق الطفل، وكان لدى تلك البلدان الخمسة قائمة بأنواع الأعمال الخطرة التي يُحظر تشغيل الأطفال فيها، والتي يُمكن أن تسترشد بها أعمال مفتشي العمل، ومديري الحالات، والعاملين على الخطوط الأمامية الآخرين.

وتُحدّد التشريعات الوطنية السنّ الدنيا للتشغيل في الأعمال الخطرة على النحو التالي:

البلد	الحد الأدنى لسن التشغيل	الأعمال الخفيفة [6]	الأعمال الخطرة	قائمة الأعمال الخطرة	القوانين المتعلقة بالحد الأدنى لسن التشغيل، وللتشغيل في الأعمال الخطرة	ملاحظات
الأردن	16	--	18	معدلة في العام 2012	المادة 73 من قانون العمل (1996)؛ والمادة 74 من قانون العمل، والمادة 2 من الأمر الوزاري للعام 2011.	في العام 2014، أقرَّ الأردنُّ قانون الطفل الذي وسّع نطاق تعريف "الأحداث" الذين يحتاجون إلى الحماية"، بحيث يشمل الأطفال العاملين، مثل البائعين في الشوارع، وجامعي القمامة. ويُكلّف قانون الطفل وزارة التنمية الاجتماعية بالمسؤولية عن حماية الأطفال المشمولين في هذه الفئات، وعن تأسيس وحدة جديدة مختصة تُسمّى "وحدة مكافحة عمل الأطفال" لكي تعمل بالتنسيق مع وحدة مكافحة عمل الأطفال لدى وزارة العمل.
لبنان	14	13	18	2013	المادة 22 من قانون العمل (1996)، والمادة 1 من المرسوم رقم 8987 للعام (2012).	يعتبر سن التعليم الإلزامي (12 سنة) أقل من الحد الأدنى لسن التشغيل. ويفتقر القانون اللبناني إلى الاتساق في التعامل مع الأطفال العاملين في مجال التّسوُّل. ومع أن المادة 610 من قانون العقوبات تُجرّم التّسوُّل، إلا أن المادتين 25 و 26 من قانون الأحداث الجانحين تنصان على أن تسول الأطفال يعرضهم للخطر، وأن من حق هؤلاء الأطفال التمتّع بتدابير حمائية.
العراق	15	--	18	2004	المادة 7 من قانون العمل (2015). والمادتان 95 و 105 من قانون العمل.	يعتبر سن التعليم الإلزامي (12 سنة) أقل من الحد الأدنى لسن التشغيل في العراق، باستثناء إقليم كردستان العراق (15 سنة).
تركيا	15	14	18	2013	المادة 71 من قانون العمل للعام (2003)، والمواد 73-71 من قانون العمل – اللائحة المتعلقة بأساليب ومبادئ تشغيل الأطفال واليافعين العاملين (2004). قانون حماية الطفل للعام (2005)	كما تنص المادة 4 من قانون العمل، فإن أحكام قانون العمل لا تنطبق على الأطفال العاملين في المؤسسات الزراعية التي تستخدم 50 عاملاً أو أقل، أو في المحلات الصغيرة التي تستخدم ثلاثة أشخاص كحد أقصى، أو في الخدمات المنزلية. وهذه الفجوات في القانون تترك الأطفال معرَّضين للظروف الاستغلالية. ويُعرّف قانونُ حماية الطفل، الطفلَ المُحتاج إلى الحماية بأنه "أي حدَثٍ نماؤه الجسدي أو العقلي، أو المعنوي، أو الاجتماعي أو العاطفي يكون معرَّضاً للخطر وسلامته الشخصية معرّضة للخطر، أو الطفل المُهمَل أو المُعتدى عليه (المُساء إليه)، أو الطفل الذي يقع ضحية للإجرام" – وهذا يشمل الأطفال العاملين في مختلف البيئات. وينص القانون أيضاً على وضع تدابير حمائية وداعمة (تدابير في مجالات التعليم والصحة والمشورة والرعاية).
مصر	15	12	18	2003	المادة 64 من قانون الطفل للعام (2008). المادة 1 من مرسوم وزارة القوى العاملة والهجرة، رقم 118 للعام (2003).	مع أن قانون الطفل يشمل أيضاً نصاً يتناول الحد الأدنى لسن التشغيل، ومع أخذ الاستثناءات من قانون العمل بعين الاعتبار، إلا أنه من غير الواضح ما إذا كانت أم لم تكن سبل الحماية للحد الأدنى لسن التشغيل تنطبق أو لا تنطبق على الأطفال العاملين في مجالات الزراعة، والعمل المنزلي، لأن القانون لا ينصُّ على ذلك صراحةً.

[6] وفقاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية، رقم 138، يُعرَّف "العمل الخفيف" بالعمل الذي لا يتعارض مع تعليم الطفل. وفي الممارسة العملية، من المحتمل أن يكون هذا العمل، هو العمل غير الخطر الذي يصل إلى 14 ساعة عمل في الأسبوع.

نظرة عامة على ظاهرة عمل الأطفال في أوساط اللاجئين السوريين

لقد وَجدت البحوث أن الأطفال اللاجئين يعملون في مختلف القطاعات، والمهن والأنشطة، وأن هذا العمل يتباين من مكان إلى آخر، وهذه الأمور يمكن أن تتصف بالمرونة في السياقات الآخذة في التَّغيُّر بوتيرة سريعة.[7] فحوالي 90 في المئة من الأطفال العاملين في المنطقة يعملون من 6 إلى 7 أيام في الأسبوع، ولمدة تزيد عن 8 ساعات في اليوم، على أساس غير رسمي وغير قانوني.[8] ويبدو أن الأشكال الخطيرة من عمل الأطفال واسعة الانتشار. ففي تركيا، وجدت دراسة تقييمية أُجريت في العام 2018 أن أكثر من نسبة 45% من الأطفال العاملين من اللاجئين السوريين يعملون على الأغلب في وظائف زراعية قاسية.[9] ومع أن عمل الأطفال يؤثر في مختلف جنسيات اللاجئين، إلى جانب تأثيره في الأطفال من المجتمعات المضيفة ومن الأشخاص النازحين داخلياً، إلا أن غالبية الأطفال العاملين في البلدان المشمولة في الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرات على مواجهة الأزمات هم من السوريين. وقد وجدت دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية بأن نسبة 70 في المئة من الأطفال المقيمين في الشوارع في لبنان هم من اللاجئين السوريين.[10]

ويعمل الأطفال اللاجئون، في أغلب الأحيان، إلى جانب أفراد العائلة الآخرين، ليساهموا بأجورهم في دعم الأسرة (المعيشية). غير أن هناك الكثير من الحالات التي يُكرِهُ فيها الكبار الراشدون الأطفالَ على العمل. ففي المناطق الزراعية المنتشرة عبر المنطقة، يقوم مقاولو العمل المتخصصون في تزويد العاملين، وبعضهم من الأطفال، إلى المزارعين للعمل على أساس موسمي. وفي المستوطنات غير الرسمية المُقامة من الخيام في لبنان كما في الأردن، يقوم الكثير من أصحاب هذه المخيمات (ويعرف أصحاب المخيمات بمصطلح الشُّوَّاش "جمع "شاويش")، بتنظيم الأطفال في صفوف للالتحاق بالعمل، ويستلمون أجور هؤلاء الأطفال مقابل العمل من أصحاب الأعمال، قبل أن يُعيدوا جزءاً من هذه الأجور إلى الأطفال. وعلى نحوٍ بديل، من المحتمل أن يقوم بعض هؤلاء "الشُّوَّاش" بتأجير الأطفال الذين يعيشون في مخيماتهم إلى المزارعين القريبين من تلك المخيمات، وإلى المطاعم، وورشات إصلاح السيارات وأصحاب العمل الآخرين.[11]

ينبغي دعم البيانات المصنفة والشاملة والمبنية على المقارنة حول المدى الدقيق للمشكلة. أشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أن نتائج الدراسات الاستقصائية الوطنية الحالية قد تقلل من حجم المشكلة. يزداد غموض الصورة أثر جائحة كورونا COVID-19 ؛ حيث قال جميع المستجيبين إنهم يفترضون أن معدلات عمالة الأطفال قد ارتفعت خلال الوباء، مما يقوض التقدم الذي ربما تم إحرازه في السنوات الأخيرة

القانون والسياسة

هل جرى تعزيز الإطار التنظيمي بشأن عمل الأطفال منذ العام 2017؟

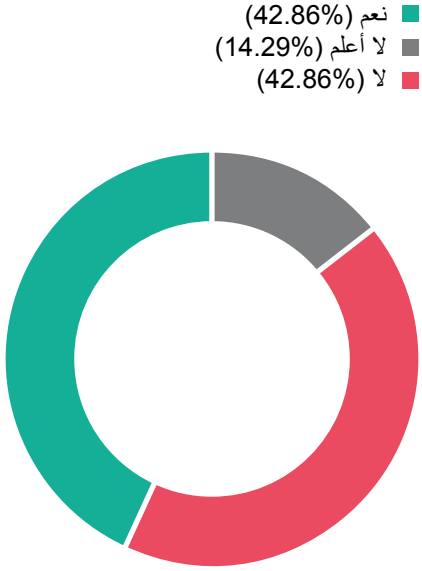

[7] منظمة أرض الإنسان (منظمة أرض البشر)، (2016)، تقرير 2016 عن عمل الأطفال: عمل الأطفال في أوساط اللاجئين السوريين Child labour report 2016: Child labour among refugees of the Syrian conflict.

[8] المرجع نفسه.

[9] برنامج القضاء على عمل الأطفال واليونيسف. 2018. عمل الطفل يحقق أجر اليوم: الوسطاء الزراعيون وعمل الأطفال في الإنتاج الزرعي في تركيا A Child's Work Makes a Day's Wage: Agricultural Intermediaries and Child Labour in Agricultural Production in Turkey

[10] منظمة العمل الدولية، واليونيسيف، ومؤسسة إنقاذ الطفل، (2015) الأطفال الذي يعيشون ويعملون في الشوارع في لبنان: الصفات النمطية للأطفال وأعدادهم. Children Living and Working on the Streets in Lebanon: Profile and Magnitude

[11] صندوق الحرية Freedom Fund، الكفاح لأجل البقاء: الرّق والاستغلال للاجئين السوريين في لبنان Struggling to survive: Slavery and exploitation of Syrian refugees in Lebanon

نبذة عامة عن الاستجابات البرامجية

كشفت البحوث التي أُجريت لإعداد إطار عام 2017 عن التزام متنامٍ من قبل الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني بمعالجة إشكالية عمل الأطفال اللاجئين، في ظل تحقيق بعض البلدان مستويات من التقدم تفوق تلك التي تحققها البلدان الأخرى من بين البلدان الخمسة.

في بعض البلدان، لاحظت بعض الجهات المعنية صعوبة إعطاء الأولية لمعالجة إشكالية عمل الأطفال، جنباً إلى جنب مع الكثير من أولويات الحماية المُلحّة الأُخرى.

وتُشجَّع الوكالات على اتباع منهج إدماجي لمعالجة هذه القضية، ورفع مستوى التوعية حول حماية الأطفال، وإجراء التدخلات في أوساط الأشخاص غير المتخصّصين، كما تم فعله في العديد من المناطق الأخرى.

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من منظور فريق العمل المعني بعمل الأطفال، مركزاً لبعض أفضل الاستجابات القائمة ذات الجودة العالية والمفصلة بما يتناسب مع الاحتياجات، التي أثمرت فأعطت الكثير من دراسات الحالات التي تفيد في هذا المجال. وسوف يُصار إلى تسليط الأضواء على بعض هذه الدراسات في مجموعات الأدوات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2021 بشأن عمل الأطفال. وتجدر الإشارة إلى خطة العمل الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات كإطار إقليمي للحماية، والتي عملت على تعزيز رسائل الحماية بشأن السوريين، بما في ذلك الأطفال العاملين والأشخاص النازحين.

لا تزال إشكالية عمل الأطفال تُدْرسُ وتُعالَجُ، بصورة عامة، كجزء من مبادرة مستقلة تُعنى بعمل الأطفال، حتى مع إقرار المُجيبين بالحاجة إلى العمل عليها من خلال نظم حماية الأطفال، وفي إطار سياق مخاوف الحماية الأُخرى.

ويتفق كل من مقدمي المعلومات الرئيسيين (KIs) ومراجعات الدراسات البحثية السابقة حول الحاجة إلى التطرّق إلى عمل الأطفال من خلال نظم حماية الأطفال، وفي سياق شواغل الحماية الأخرى، ومنها مثلاً العنف الممارس على الأطفال، والأطفال والتزويج القسري، والأطفال غير المصحوبين بذويهم والأطفال المنفصلون عن ذويهم. وعندما تُنفَّذُ التدخلات التكميلية مجتمعةً، فإن واحداً أو أكثر من مكوّنات البرنامج سوف تنتهي قبل انتهاء الأُخرى، مع انتهاء إحدى المنح المحدّدة.

ويبدو واضحاً من الإجابات على الدراسة المسحية أن بعض الجهات المعنية قد استطاعت تأسيس روابط أوثق منذ العام 2016 فيما بين قطاع الحماية والقطاعات الأخرى، ومنها التعليم وسبل العيش / التعزيز الاقتصادي، والأمن التغذوي / الغذائي، والحماية الاجتماعية التي تشمل المساعدات النقدية.

التحديات

ما هي التحديات الرئيسية التي لا تزال تواجه إحراز التقدم على صعيد عمل الأطفال في الأردن؟
المرتبة 1

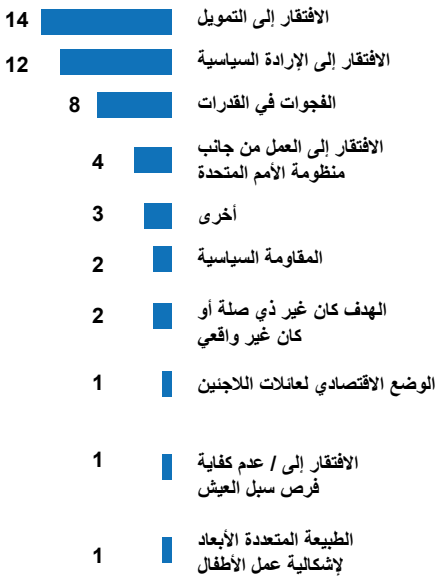

"لا أعتقد أنكم سوف تدبرون المال اللازم للعمل المطلوب على المستوى الإقليمي لعمل الأطفال، أو سوف تقدمون التمويل لذلك الغرض. إنني لا أرى أن المانحين سوف يتّجهون نحو تقديم المنح لأي شيء من ذلك القبيل."
أحد المُجيبين من الأمم المتحدة على المستوى العالمي

"نستطيع إعداد كل هذه الأدوات الرائعة ودراسات الحالات وغيرها، ولكننا لم نحصل أبداً على التمويل اللازم للتدريب. فهذه دائماً كانت الفجوة."
أحد المُجيبين من المنظمات غير الحكومية الدولية

التنسيق
هل تم تأسيس آليات تنسيق متعددة القطاعات منذ العام 2017؟

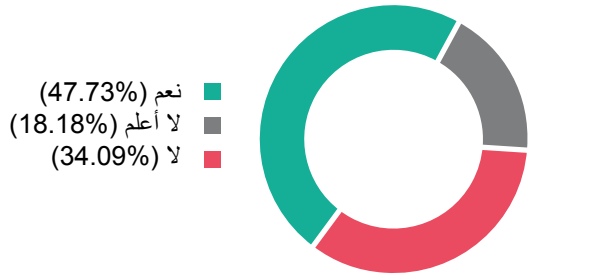

إدارة المعرفة
هل يمكنك القول بأنه قد جرى استحداث قاعدة معرفية قوية بشأن عمل الأطفال لدى جميع الوكالات العاملة في بلدك؟

وحتّى عندما أقرُّوا بأن اتباع مقاربات متكاملة أمر أساسي، أشار الكثير من مقدمي المعلومات الرئيسيين (KIs) إلى المخاوف المتعلقة بالتمويل، والتردد المؤسسي، والافتقار إلى القدرات اللازمة لتنفيذ الاستجابات المتعددة القطاعات.

ومن الممكن للمشاركة المتزايدة مع القطاع الخاص- وتشمل اجتماعات الموائد المستديرة بشأن الأعمال، واتحادات الأعمال، وهيئات التفتيش الحكومية، واتحادات المزارعين، ومقاولي العمال- بالإضافة إلى فحص ظاهرة عمل الأطفال على طول سلاسل التزويد، أن يشكّلا معاً الطريق نحو الأمام. كما قد تكون المشاركة مع الجهات الإنمائية الفاعلة بشأن هذه الإشكالية مفيدة.

ويوفّر القسم التالي تحديثاً للسياق، وللفرص والتحديات على المستوى الإقليمي، وبحسب القطاع، نظراً إلى أنها تتعلّق بإشكالية عمل الأطفال.

حماية الأطفال

السياق

يُمكن للضعف الاقتصادي والاجتماعي المتزايد لدى الأطفال وعائلاتهم وأُسرهم المعيشية، وللقيود المحددة التي تحدُّ من إمكانية حصول الأطفال اللاجئين على التعليم أن تُسهم في زيادة مخاطر الحماية على الأطفال اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم. وفي الوقت نفسه، فإن توافر وجودة النظم الوطنية لحماية الأطفال تتباين بصورة جديرة بالاعتبار في مختلف البلدان، تماماً كما هي الدرجة التي يبلغها اللاجئون في الوصول إلى هذه النظم.[12]

لقد تحسّنت عملية الإبلاغ عن عمل الأطفال من واقع إدارة ملفات الحالات، وجرى تطوير مواد محدّدة لرفع مستوى الوعي. غير أن قدرات الموظفين على توفير الحماية، ورفع مستوى الوعي لدى موظفي الحكومة أيضاً، والمقاربات المجتمعية، والمبادرات التي يقودها الأطفال، ورصد العمل على مستوى المجتمع، وشبكات النظراء يمكنها جميعها تعزيز الجهود الراهنة.

القدرات
هل تلقّى جميع العاملين على الحالات التدريب على عمل الأطفال والإطار القانوني، بما في ذلك عمل الأطفال في أوساط اللاجئين، والإحالة؟

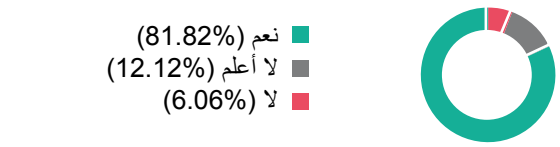

إدارة المعلومات
هل ترصد نظم إدارة معلومات إدارة الحالات عمل الأطفال وتُعّد التقارير عنه؟

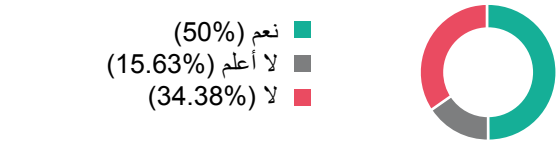

[12] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، (2015). تقرير ورشة العمل الإقليمية المشتركة بين الوكالات بشأن الأزمة السورية – حماية الأطفال Child Protection Syria Crisis Regional Interagency Workshop Report.

الفرص

لقد تحسَّن إطار القوانين والسياسات المعني بعمل الأطفال داخل المنطقة منذ العام 2016 (راجعوا القسم 3). وقد انتهت الآن الوكالات أو الفِرَق العاملة على حماية الأطفال من تطوير إجراءات العمل الموحدة لإدارة ملفات الحالات في البلدان الخمسة، ويقول معظم المُجيبين على الدراسة المسحية بأن إجراءات العمل الموحدة لديهم تتضمن عمل الأطفال.

لقد جرى إعداد وتطوير مبادرات تدخل محددة في البلدان كافة، وذلك للتصدي لعمل الأطفال، ما أدى إلى استحداث دراسات الحالات التي تُغذّي وتصبُّ في مجموعة الأدوات التي تُشارف على الانتهاء بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إجراءات العمل الموحدة

هل تشتمل إجراءات العمل الموحدة الخاصة بحماية الطفل على قسم خاص بعمل الأطفال؟

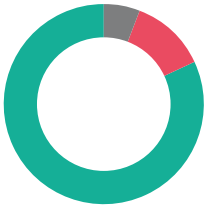

نعم (81.82%)
لا أعلم (6.06%)
لا (12.12%)

التحديات

معظم التحديات التي واجهت حماية الأطفال، والتي جرى حصرها في العام 2016 غَدَت مثبتةً في العام 2020. وقد طغى حجم الأزمة على خدمات حماية الأطفال على المستوى الوطني. ولا تكون الأطراف الخارجية مرتبطة بصورة كافية، على الدوام، بهياكل التنسيق الوطنية لحماية الأطفال، في حين أن الأطراف الفاعلة الوطنية لا تشارك في جهود الفرق العاملة المعنية بحماية الأطفال بصورة كافية. إنّ التصوَّر بأنّ عمالة الأطفال هي مسؤولية قطاع حماية الطفل وحده أخذ يشتدُّ إلحاحاً، وبمشاركة محدودة من الجهات المعنية على هذا الصعيد.

وتشتمل العوائق التي تعترض سبيل الحصول على خدمات حماية الأطفال على المستوى الوطني كلاً من العوائق القانونية، وبُعد المسافة عن مقدمي الخدمات، والتهديدات التي تمسّ السلامة والأمن، والافتقار إلى موارد الأسرة المعيشية، والافتقار إلى الوعي بين الآخرين، وغالباً ما تكون هذه العوائق قائمة على النوع الاجتماعي إلى حد كبير.

لقد فاقمت جائحة كوفيد19- آليات التعامل الضارة، ويُفترض بأنها رفعت معدلات عمل الأطفال، نظراً إلى أنّ الكثير من مقدمي الرعاية قد استسلموا للفيروس و / أو فقدوا سبل العيش، وأُغلقت المدارس. ويكون من الصعوبة بدرجة أكبر أيضاً، أثناء تفشي الجائحة، تحديد حالات عمل الأطفال، بسبب المخاطر التي تلحق بالعاملين على الحالات.

بكر (13)
لاجئ سوري يعيش في لبنان

اللاجئ السوري بكر البالغ من العمر ثلاثة عشر عاماً يعمل في سوبرماركت ويقوم بتوصيل الطعام لإعالة أسرته في برجا ، لبنان. ترك المدرسة وبدأ العمل منذ عامين ، معلّقاً أحلامه في دراسة الهندسة المعمارية.

التعليم

السياق

تبقى إشكالية عمل الأطفال أحد العوائق الأساسية أمام توفير التعليم للاجئين السوريين؛ فالافتقار إلى إمكانية الحصول على التعليم، وضعف جودة التعليم، واستقواء الأقران على بعضهم بعضاً (التنمّر)، والتوتّر الاجتماعي فيما بين اللاجئين والمجتمعات المُضيفة لهم يُمكن أن تكون هي الأخرى عوامل دافعة للأطفال نحو الانخراط في عمل الأطفال. ففي البلدان المشمولة في الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، يبلغ عدد الأطفال في سنّ الالتحاق بالمدرسة (في الفئة العمرية من 5 سنوات إلى 17 سنة) ما يزيد على 2 مليون طفل ابتداءً من أيار/مايو 2021.[13]

وفي لبنان، كشفت البحوث - التي أُجريت بصورة مشتركة بين الوكالات ابتداءً من العام 2020، النِّقابَ عن أن معظم الطلبة لم يواظبوا على الانتظام على مقاعد الدراسة، ولا حتى عن بُعد وذلك راجع إلى عدم توفر إمكانية الاتصال عبر الإنترنت لديهم. وفي العام 2019، كان ما يزيد عن نسبة 35 في المئة من الأطفال غير ملتحقين بالمدارس في البلدان المشمولة في الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات.[14] ويحظى وضع المراهقين/المراهقات والشباب/الشابات بنوع خاص من الاهتمام، مع توافر الإمكانية لعدد قليل جداً منهم للحصول على التعليم الثانوي والتعليم الجامعي، أو التدريب المهني، أو فرص التعليم غير النظامي.

وبالنظر في أوضاع البلدان الخمسة، فقد انقسمت بالتساوي الاستجاباتُ للدراسة المسحية بشأن ما إذا كانت إمكانية الحصول على التعليم، أو على التعليم الجيد قد ازدادت منذ العام 2017. فعلى الجانب الإيجابي، ذكر المُجيبون حدوث زيادة في إمكانية الحصول على الوقاية من الانخراط في عمل الأطفال، وعلى خدمات الاستجابة في حالات الانخراط فيه، فيما يرتبط بالتعليم.

الخدمات

بالمقارنة مع العام 2017، هل حصلت عائلات الأطفال المنخرطين في عمل الأطفال، أو المعرَّضين لخطر الانخراط فيه، على إمكانية أكبر للحصول على الخدمات التالية؟

الخدمات	لا أعرف / الافتقار إلى الدليل	لا	نعم
خدمات إدارة الحالات	1	1	7
المساعدات النقدية	1	2	6
أنشطة دعم نفسي اجتماعي مركّزة للمتعلمين الذين يواجهون حالات الكرب النفسي	-	2	7
المساعدة في رسوم المدارس وتكاليف النقل والزّي الموحد، والمواد المدرسية	-	3	6
برامج سبل العيش	1	2	6
الإحالات للدعم المفصّل حسب الحاجة للمتعلمين الذين يفوتهم الالتحاق بالمدرسة	1	2	6
الوجبات / الوجبات الخفيفة المدرسية	-	4	5
المجموع	**4**	**16**	**43**

الفرص

وفّرت البحوث التي أُجريت في الآونة الأخيرة، في بعض البلدان المشمولة في الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، نوعاً من الفهم الأفضل لأسباب وجود الأطفال والشباب خارج مقاعد الدراسة، وهذه الأسباب لا تقتصر على مجرَّد الافتقار إلى المرافق المدرسية، بل أيضاً تتضمن مجموعة من المشاكل المتعلقة بالحماية والوضع الاقتصادي. وبالنظر في التعليم وفي روابطه الواضحة مع عمل الأطفال، يبدو أن البنود التالية أخذت تلقى اهتماماً متزايداً بين الجهات المعنية المشاركة في الاستجابة للاجئين، وتشمل هذه الجهات الحكومات الوطنية والجهات المانحة:

- جودة التعليم
- التعليم الثانوي
- التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني

ويمكن للتركيز على التعليم غير النظامي المعتَمد أن يوفّر فرصةً للأطفال المنخرطين في عمل الأطفال لكي ينتقلوا فيعودوا إلى المدرسة، و / أو يتعلموا المهارات الأساسية المطلوبة للاستمرار في تخفيف المخاطر. كذلك من الممكن إدماج إشكالية عمل الأطفال في الجهود المستمرة لتقديم المنح لأطفال اللاجئين، والتطوير المهني للمعلمين، والارتقاء بالمهارات الحياتية والتربية على المواطنة.

[13] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، (2021) مجموع الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية حسب بلد اللجوء Total Persons of Concern by Country of Asylum. وابتداءً من أيار / مايو 2021، يبلغ عدد الأطفال السوريين (في الفئة العمرية: منذ الولادة وحتى 18 سنة)، المشمولين بالحماية المؤقتة في تركيا ما يزيد عن (1,2) مليون طفل https://www.goc.gov.tr/gecici-koruma5638.

[14] الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، (2021). استعراض الاحتياجات الإقليمية ضمن هذه الخطة الإقليمية.

التحديات

كانت معدلات الالتحاق بالمدارس والاحتفاظ بالطلبة ملتحقين بها تتّحسن قبل تفشي جائحة مرض كوفيد19- في كل أنحاء المنطقة، ولكن اللاجئين في المنطقة ما زالوا يحققون مستويات مقارَنة منخفضة في التعلم المدرسي، وبصورة خاصة في العراق. ومقارنةً مع مواطني البلدان المُضيفة للاجئين، فإن الأطفال اللاجئين يواجهون الكثير من التحديات المرتبطة بالنوع الاجتماعي، والمتعلقة بالحصول على التعليم، ولا سيما على مستوى المرحلة الثانوية، وبالتمييز، وبالتنمر والعنف داخل المدارس، وبالعوائق اللغوية، والتوثيق والشهادات، وفي الآونة الأخيرة، بالتحديات المرتبطة بجائحة مرض كوفيد19-، والتي أدّت إلى إغلاق معظم المدارس في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كذلك فإن جائحة مرض كوفيد19- أيضاً كشفت النقابّ عن الافتقار إلى البنى التحتية الرَّقمية. فالكثير من الأطفال اللاجئين لا تتوافر لهم إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت، وإلى جهاز الحاسوب أو جهاز الحاسوب اللوحي في المنازل، لكي يستطيعوا استخدامه للمشاركة في التعلم عبر الإنترنت، هذا بالإضافة إلى أن الكثير من عائلات اللاجئين لديها إلمام محدود أيضاً بالتكنولوجية الرَّقمية.

يتعرض المراهقون والمراهقات، بصورة خاصة، إلى أسوأ أشكال عمل الأطفال، وتتأثر الفتيات والفتيان بذلك بطرق مختلفة. وبالإضافة إلى المدارس النظامية، فإن الحاجة تقتضي توفير مجموعة متنوعة من المرافق التعليمية غير النظامية، التي تُصمَّم لتكون ملائمةً ويسهل الوصول إليها، وتوفّر الرعاية للاحتياجات المحددة بعينها للإناث والذكور من المراهقين والمراهقات المُعرَّضين لخطر الانخراط في عمل الأطفال. وكجزء من هذا الجهد، تقتضي الضرورة التصدي للعنف والتمييز اللذين يمارسان مع اللاجئين في المدارس، فيما إذا قُدّر للمدارس بأن تكون عاملاً مُنشِّطاً لعمل الأطفال.[15]

تعزيز سبل العيش / التعزيز الاقتصادي بما في ذلك المساعدات النقدية

السّياق

تعتبر أنشطة سبل العيش، على المستوى العالمي، الأكثر شيوعاً، والجزء الأكثر نجاحاً في البرامج التي تستهدف الاستجابة لأسوأ أشكال عمل الأطفال.[16] وتُسهمُ التحويلات النقدية، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وأنشطة إدرار الدخل، والتشغيل وتدريب مؤسسات الأعمال الصغرى ودعمها، وعمل الإحالات إلى برامج الرفاه الاجتماعي والحماية الاجتماعية، جميعها في تحسين دخل العائلات والأطفال المعرَّضين لمخاطر عمل الأطفال.

الفرص

مع أن معدلات الإجابة على هذه الأسئلة منخفضة المستوى، إلا أن المُجيبين على الدراسة المسحية يذكرون بوضوح أن إمكانية الوصول إلى المساعدات النقدية، على وجه الخصوص، قد ارتفعت في جميع البلدان الخمسة. غير أن مقدمي المعلومات الرئيسيين (KIs) استمروا في الدعوة إلى توفير مساعدات نقدية أكبر حجماً للاجئين، والتي ترتبط في الوضع المثالي ببرامج الحماية الاجتماعية على المستوى الوطني. وعلى المستوى العالمي، تعد قاعدة الأدلة حول مدى فاعلية المساعدات النقدية في حماية الأطفال أقوى بكثير مما كانت عليه في العام 2016، حيث أظهرت الدراسات بأن المبالغ النقدية أكثر فعالية في التكاليف، وإنها على أقل تقدير سوف تُحدث نفس الأثر الذي يُحدثه أي أُسلوب تعزيز اقتصادي، في التصدي لدوافع عمل الأطفال عندما تكون مرتبطةً أيضاً مع إدارة الحالات، وكجزء من الاستجابة الشمولية.[17]

التحديات

ما زال فقدان الدخل العائلي يعتبر عامل الخطورة الأكثر أهمية، والذي يُسهم في تورط الأطفال في عمالة الأطفال. ومن المحتمل أن يستمر هذا الأمر نظراً للطبيعة المطوّلة للأزمات في المنطقة، ومع الأخذ بالاعتبار لاحتمالية امتداد فترة التعافي من مرض كوفيد19-. ويُعتبر التمويل والقدرات اللازمة لتنفيذ المساعدات النقدية ومبادرات سبل العيش غير متساوية في أوساط البلدان المشمولة في الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. كما أن التحويلات النقدية لا تكون كافيةً بصورة دائمة لتمنع الأُسر المعيشية من سحب أطفالها من المدارس أو من اللجوء إلى عمل الأطفال،[18] ولا بدّ للتغطية من أن تزداد في جميع البلدان المشمولة في الخطة. كذلك فإن المراهقين والمراهقات، على وجه الخصوص، الذين تفوق أعمارهم الحد الأدنى لسن التشغيل، ولكنهم لم يبلغوا سنّ الثامنة عشرة، يحتاجون إلى الوصول إلى هذه البرامج. ويقول المُجيبون بأن المساعدات النقدية وحدها، أو المقاربة المشتركة بين المساعدات النقدية المرتبطة بالحماية وحدها ليست كافية لإبقاء الأطفال خارج دائرة عمل الأطفال على نحو مستدام. إن الوضع القائمَ ليحتاج إلى المزيد من الروابط فيما بين تلك المساعدات والخدمات التعليمية والصحية وغيرها.

[15] وزارة التنمية الاجتماعية – الأردن ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، (2018). التقييم السريع لعمل الأطفال.

[16] مجموعة حماية الأطفال، (2015). الاستجابة لأسوأ أشكال عمل الأطفال في الأوضاع الطارئة Responding to the worst forms of child labour in emergencies.

[17] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، (2018). ملخّص الاستنتاجات: أثر التدخلات النقدية على نتائج الحماية Summary of Findings: Impact of Cash Based Interventions (CBI) on Protection Outcomes

[18] تحالف حماية الطفل في إطار العمل الإنساني (الإصدار المُقبل 2021). الخدمات متعددة القطاعات للأطفال المنخرطين في عمل الأطفال وعائلاتهم في الأردن، منظمة وورلد فيجن إنترناشيونال ، WVI 2018)). أثر المساعدات النقدية المتعددة الأغراض على عمل الأطفال في أوساط اللاجئين السوريين في وادي البقاع، لبنان Impact of Multi-Purpose Cash Assistance on Child Labour Among Syrian Refugees in Beqaa Lebanon.

المقاربات والمبادرات الوطنية

الأردن

السياق

يعتبر الوضعُ الاجتماعي الاقتصادي للاجئين السوريين في الأردن شديدَ الوطأة، نظراً إلى أن جائحة مرض كوفيد19- قد عملت على رفع مستوى الفقر بحوالي نسبة 38 في المئة في أوساط الأردنيين، وبنسبة 18 في المئة في أوساط اللاجئين السوريين، مع الملاحظة بأن اللاجئين قد بدأوا بنسبة أعلى للفقر في خط الأساس.[19]

ويستمر هذا البلد في تطبيق خطوات عملية معقدة للحصول على رخص العمل، ما يؤدي إلى انخراط الأطفال في العمل، في حين يسعى الكبار الراشدون إلى الانتقال عبر عمليات النظام للحصول على تلك الرخص.[20] ومنذ صدور الميثاق الأردني في العام 2016، ضمَّنت الحكومة الأردنية نسبة 15% في المئة من حصة اللاجئين السوريين في المناطق الاقتصادية المتخصصة، وجعلت تصاريح العمل أكثر إتاحةً للسوريين.

أما الحصول على التعليم، فهو يُقدَّم مجاناً لجميع الأطفال اللاجئين في الأردن. ويتم تنظيم ذلك من خلال عمل المدارس بنظام الفترتين (الصباحية والمسائية). إلا أنه وبحسب دراسة أُجريت في عام 2020، لم تكن نسبة 25 في المئة من الأطفال، ممّن هم في سنّ الالتحاق بالمدرسة الثانوية، على مقاعد الدراسة. كما أن التدريب المهني والتعلم المُسرَّع لا يزالان غير متوافرين لهؤلاء الطلبة اللاجئين. ويمكن للتمويل من المانحين وللبرامج الهادفة أن تعالج قضية تعليم هذه الفئة العمرية من الطلبة من خلال توجيههم إلى التعليم غير النظامي أو إلى الأنشطة المهنية.[21]

وأوضحت إحدى عمليات التقييم التي أُجريت في مخيم الزعتري بأن نسبة 13,3 في المئة ممن خضعوا للدراسة المسحية (حجم عيّنة الدراسة 212 شخصاً) سبق لهم أن انخرطوا في عمل الأطفال، غالبيتهم من الفتيان (94 في المئة).[22] وتحدَّث حوالي 74 في المئة من الأطفال الذين شاركوا في الدراسة عن مشكلات صحية نتجت عن العمل، كما ذكرت نسبة 40 في المئة تقريباً منهم تعرّضهم للإصابات أو الأمراض أو الضعف في الصحة.[23] وتشمل أنواع العمل التي شُوهد الأطفال فيها، بصورة غالبة، أعمال النظافة، أشغال في ورشات العمل، الخدمات الغذائية، جمع القمامة، أعمال الإنشاء، الأعمال الميكانيكية، أعمال النجارة، العمل المنزلي، البيع في الشوارع والزراعة.[24]

الفرص

امتدح المُجيبون العمل الذي يؤديه المجلس الوطني لشؤون الأُسرة، الذي ترأسه جلالة الملكة رانيا، والذي تتألف عضويته من الوزارات الأساسية والمنظمات غير الحكومية التي كانت ولا تزال تنشط على صعيد إشكاليات عمل الأطفال. كذلك فقد أُنشئت وحدة مكافحة عمل الأطفال لدى وزارة التنمية الاجتماعية. وقد عملت الجهات المعنية مع الوزارات الحكومية على مدى السنوات الأخيرة على تطوير مختلف الأدوات اللازمة للتصدي لمخاطر عمل الأطفال، وقد اشتمل ذلك العمل على تطوير دليل عملي بشأن تحديد الأعمال الخطرة (وزارة العمل)، وعقد دورة تدريبية للعاملين في المجال الاجتماعي على عمل الأطفال (وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية)، إضافةً إلى إعداد دليل عملي للأطراف الفاعلة في عملية التعليم (وزارة التربية والتعليم).

وقد قُدّم في الآونة الأخيرة قانون الأطفال الجديد وقانون الأحداث الجديد إلى مكتب رئيس الوزراء لاعتماده بالموافقة. وابتداءً من العام 2019، رفعت الحكومة الأردنية عدد العائلات القادرة على الاستفادة من برنامج صندوق المعونة الوطنية، الذي يباشر بتحويل مبالغ نقدية إلى الأطفال الذي يواظبون على الدوام في المدرسة، ومنهم الأطفال اللاجئون.[25]

ويُقال بأن التنسيق بشأن عمل الأطفال قد تحسَّن هو الآخر. فقد تمّ في الآونة الأخيرة وضع إطارٍ وطني لمكافحة عمل الأطفال، إضافة إلى وضع إجراءات العمل الموحدة الوطنية، مع أنّ الحاجة تقتضي زيادة حجم البنية التحتية والموارد البشرية اللازمة للتنسيق، والتفتيش على العمل وإجراء الرصد والتقييم لكي يتسنّى تنفيذ هذا الإطار الوطني. وتذكر الجهاتُ المعنية بأنها أخذت تفهم على نحو أفضل، في العام 2020، مَن هي الأطراف الفاعلة التي تقوم بماذا، وأين تقوم به، وبأنّ المحادثات قد بدأت لتأسيس قاعدة بيانات مشتركة بين هذه الأطراف لغايات التنسيق.

كذلك فقد نُشرت دراسةٌ مسحية لعمل الأطفال على المستوى الوطني، وتحدثت الجهات المعنية عن أنها أخذت تُكوِّن صورةً أوضح عن ظاهرة عمل الأطفال مما كانت عليه في السنوات السابقة.

[19] الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (2021). نبذة عامة عن الاحتياجات الإقليمية، 2021.
[20] ماتز، بيتر، (2016). عمل الأطفال في أوساط اللاجئين من سورية في البلدان المشمولة في الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات Child labour among refugees from Syria in the 3RP countries.
[21] هيومَن رايتس ووتش، (2020). "أريد الاستمرار في الدراسة" – العوائق التي تواجه الأطفال السوريين في الأردن في الالتحاق بالتعليم الثانوي "I Want to Continue to Study" Barriers to Secondary Education for Syrian Refugee Children in Jordan.
[22] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) ومنظمة أنقذوا الأطفال، (2014). تقييم خط الأساس لعمل الأطفال في أوساط اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري.
[23] المرجع نفسه.
[24] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (لا يوجد تاريخ). مستقبل سورية: الأطفال في موقع العمل The Future of Syria: Children at Work.
[25] مكتب شؤون العمل الدولي، (2019). عمل الأطفال وتقارير العمل القسري: الأردن Child Labour and Forced Labour Reports: Jordan.

التحديات

يستمرُّ اللاجئون السوريون في التعرّض للقيود التي تحدّد القطاعات التي يستطيعون العمل فيها، ممّا يحدُّ من طاقاتهم الاقتصادية، ويفرض ضغطاً صاعداً على معدلات أسعار عمل الأطفال. وقد عملت جائحة كوفيد-19 على مضاعفة هذا الوضع، الذي أثر بشكل عميق على إمكانية حصول مقدمي الرعاية اللاجئين على الوظائف، وقدرتهم على العمل بأمان. ويذكر اللاجئون بأن مواقع المناطق الاقتصادية المتخصصة بعيدة عن مناطق إقامتهم/، وأن ظروف العمل سيئة. وتقتضي الحاجةُ إلى الاستثمار في تعزيز سبل العيش / الأحوال الاقتصادية، بما في ذلك المساعدات النقدية، وتوفير التعليم والرعاية الصحية للعائلات لأجل خفض مخاطر عمل الأطفال. ويحتاج المراهقون والمراهقات السوريون والسوريات، على وجه الخصوص، إلى إتاحة الفرصة لهم للحصول على التعليم النظامي والتعليم غير النظامي، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، على نحو أفضل.

ويشكو مقدمو الخدمات بأن الكثير من عمل الأطفال القائم على الأعمال الزراعية يأخذ مجراه في مناطق نائية، حيث لا يتوافر في تلك المناطق سوى القليل من التمويل المخصص للأغراض الإنسانية، أو لا يتوافر هذه التمويل على الإطلاق، مما يجعل توفير الخدمات إما متقطّعاً وإما غير موجود. وثمة حاجةٌ واضحة لزيادة عدد الوحدات المتنقلة المخصصة لأغراض الحماية، مثل تلك الوحدات التي تدعمها منظمة العمل الدولية، أو التعليم المدرسي المُوائم أو التعليم غير النظامي للأطفال الذين يعملون مع والديهم في الحقول الزراعية.

لبنان

السياق

يُقدَّرُ عدد السوريين الذين يعيشون في لبنان بما يزيد عن (1,5) مليون شخص، وهو عدد يزيد عن ربع مجموع عدد سكان لبنان البالغ (4,3) مليون شخص.[26] ومن هؤلاء السوريين، هناك 879,529 لاجئاً مسجلين (لدى مفوضية اللاجئين).[27] وقد نتج عن الأزمة السورية فرض قيود غير مسبوقة على السوريين الذين يدخلون إلى لبنان. وقد أخذ لبنان يتعامل مع الكثير من الأزمات في وقت واحد، تضاعفت بسبب الانتفاضات السياسية الحديثة العهد، والخسائر الاقتصادية، وانفجار بيروت في العام 2020، وجائحة كوفيد19-. وفي الوقت الحاضر، يتعيّن على اللاجئين السوريين توقيع "تعهُّد بعدم مزاولة العمل"، عندما يقومون بتجديد أوضاع إقامتهم في لبنان، مما يجعل أي نشاط يُدرُّ الدخل عليهم عملاً غير مشروع بالنسبة إليهم. ويعتمد اللاجئون السوريون، بصورة حصرية تقريباً، على العمل المؤقت أو غير النظامي. ومَن يعمل من السوريين على هذا النحو يقومون بأنشطة تتطلب مهارات منخفضة، وهي بصفة رئيسة تتمثل في الخدمات، والقطاعات التقليدية التي تستخدم الأيدي العاملة السورية، مثل الزراعة والإنشاءات. وتعيش نسبة 91 في المئة من اللاجئين السوريين دون مستوى سلة الحد الأدنى للإنفاق (MEB)، ونسبة 88 في المئة منهم يعيشون دون الحدود الدنيا للإنفاق لضمان البقاء (SMEB).[28]

إن الأطفال في لبنان موجودون في أنشطة أعمال تُزاوَلُ في الشوارع، وفي ورشات الأعمال الحرفية، والمطاعم، وصالونات تصفيف الشعر، وأعمال الإنشاءات، وجمع القمامة، مع أن معظم الأطفال يعملون في القطاع الزراعي.[29] فنسبة 82 في المئة من الأطفال العاملين في منطقة وادي البقاع غير ملتحقين بالمدارس بسبب حاجتهم إلى دعم عائلاتهم، وعدم القدرة على تحمّل المصاريف المدرسية والوصول إلى سبل النقل والمواصلات. وقد وجدت دراسة تقييمية لعمل الأطفال بمنطقة وادي البقاع في العام 2017 أن حوالي 75 في المئة من الأطفال السوريين يعملون في الزراعة في إطار ظروف خطيرة، وأن نسبة 30 في المئة من الأطفال ذكروا بأنهم يتعرَّضون للأذى أثناء العمل.[30] وقد وجد تقريرٌ عن أطفال الشوارع أن نصف هؤلاء الأطفال تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات و 14 سنة، وأنّهم يعملون بمعدل (8,5) ساعة في اليوم، ستة أيام في الأسبوع، بما في ذلك العملُ ليلاً.[31] ويخضع الأطفال المقيمون في الشوارع لمخاطر مهنية عديدة، ومنها حمل ونقل الأحمال الثقيلة (39 في المئة)، والتَّورُّط في مختلف أشكال حوادث الطرق (30 في المئة). وذكرت نسبة 6 في المئة منهم بأنهم سقطوا ضحايا للاعتداءات الجنسية أو الاغتصاب في أماكن العمل.[32]

[26] تستمدُّ الفقرة محتواها من وثيقة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) / برنامج الأغذية العالمي / المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، (2017)، تقييم أوجه ضعف اللاجئين السوريين في لبنان، 2017

[27] الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، (2021)، نبذة عامة عن الاحتياجات الإقليمية في إطار الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات.

[28] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / برنامج الأغذية العالمي / منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، (2020)، الاستنتاجات الأساسية من تقييم أوجه ضعف اللاجئين السوريين في لبنان Key Findings of the 2020 Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon.

[29] منظمة أرض الإنسان، (2016) لأننا نكافح لنبقى: عمل الأطفال في أوساط لاجئي النزاع السوري Because we struggle to survive: Child labour among refugees of the Syrian conflict

[30] وزارة العمل، الجمهورية اللبنانية، (2017)، دراسة مسحية لعمل الأطفال في وادي البقاع اللبناني: حالة اللاجئين السوريين Survey on Child Labour in Agriculture in the Beqaa Valley of Lebanon: The Case of Syrian Refugees.

[31] منظمة العمل الدولية، منظمة إنقاذ الطفل، ووزارة العمل، (2015). الأطفال الذين يعيشون ويعملون في الشوارع: الصفات النمطية للأطفال وأعدادهم.

[32] المرجع نفسه.

الفرص

لقد أُنشئ فريقٌ عاملٌ فني لدعم تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة عمل الأطفال بأهداف جديدة وإطار زمني جديد، وتضع هذه الخطة الأُسس لوضع خطط للمنظمات غير الحكومية العاملة على المستويين الوطني والمحلي لإشراك البلديات والأطراف الفاعلة المحلية الأخرى. ولم تصادق الحكومة بعد على خطة العمل الوطنية، ولكن الجهات المعنية مستمرةٌ في تنفيذ برامج مكافحة عمل الأطفال بدعم وتنسيق محدودَين من جانب الحكومة اللبنانية. وقد لوحظ الكثير من الإنجازات والابتكارات المهمة في الآونة الأخيرة على الرغم من وجود هذا السياق الذي ينطوي على التحديات في لبنان:

- يُنظرُ إلى نظام إدارة معلومات الإحالات في لبنان باعتباره مثالاً يُحتذى به للتّغلُّب على الاختناق الحاصل في الإحالات الفعلية إلى الخدمات التي تُراعى عالمياً.[33]

- مما يُلاحظ بصورة خاصة أن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية تعملان معاً لدعم الحكومة اللبنانية في التصدي لمخاطر جانب الطلب على عمل الأطفال، والتي لا تحظى بالأولوية في أغلب الأحيان في المنطقة، حتى وإن كانت الحاجة إلى هذه المقاربات مُعترفاً بها على نطاق واسع.

التحدّيات

تحتاج الجهات المعنية في مجالات التعليم وحماية الطفل والأمن الغذائي وسبل العيش والمساعدات النقدية إلى مستوى من التنسيق أفضل فيما بينها وبين أولئك العاملين على جانب الطلب من القطاع الخاص. وتوجد على أرض الواقع لجنةٌ توجيهية وطنية رفيعة المستوى تُعنى بمكافحة عمل الأطفال، ولكن الوضع يحتاج إلى إنشاء فريق عامل فني مجهّز بموارد مكرَّسة له فحسب. وقد وصف المُجيبون أيضاً التحديات التي تواجه الحكومة اللبنانية على صعيد القيادة والمشاركة فيما يتعلّق بالعمل مع اللاجئين، بما في ذلك إشكاليات عمل الأطفال. إنّ موقف الحكومة اللبنانية بشأن حق اللاجئين في العمل، على وجه الخصوص، يؤدي بطريقة مباشرة إلى المزيد من عمل الأطفال في أوساط السوريين.

ويتوافر عددٌ قليلٌ جداً من مفتشي وزارة العمل لينهضوا بعبء التفتيش على المستوى الوطني في لبنان، ونظراً إلى أن غالبية منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم غير مسجّلة رسمياً، فإن رصدها يُنظر إليه كمهمة "مستحيلة تقريباً".

ويحتاج الوضع القائم إلى إدخال تغييرات على القوانين والسياسات لمعالجة السِّن الإلزامية للتعليم، والسِّنّ الإلزامية للعمل، بحيث يوحدهما معاً في سِنٍّ واحدة. فالحد الأدنى القانوني لسن التشغيل يبقى دون تغيير: بلوغ سن الرابعة عشرة، وهو حدٌّ يقلُّ عن الأعراف السائدة في المنطقة. غير أن الجهات المعنية تقول بأنها لم تحظَ بقدر كبير من النجاح في كسب تأييد الحكومة لتغيير تلك القوانين والسياسات خلال السنوات الأخيرة، ويحتمل أن تتجه تلك الجهات نحو تركيز جهودها على جوانب أخرى.

لقد جرى تحديد وحصر العديد من الفجوات، وهي:

- ضرورة قيام الجهات المعنية بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم العالي لإيصال خدمات التعليم إلى المناطق الريفية، والمناطق التي يصعُب الوصول إليها.[34]

- ثمة حاجةٌ إلى استثمارات أكبر بشأن خفض مخاطر عمل الأطفال من خلال قَدْرٍ من المشاركة أكبر من جانب العائلات والمجتمعات، بما فيها معالجة قضية فقر الأُسر المعيشية.

- هناك حاجةٌ إلى الحصول على معلومات أكثر عمقاً، وبخاصة فيما يتعلق بالدوافع إلى الانخراط في عمل الأطفال؛ فالمصدر الرئيس للبيانات بشأن عمل الأطفال هو نظام إدارة معلومات حماية الطفل.

- تُوجد حاجة لإدماج مفهوم مصطلح "الشاويش" في الاستجابة المعنية بمكافحة عمل الأطفال، لأنّ "الشُّواشَ" (جمع "شاويش") هم الأطراف الفاعلة الرئيسة التي تستقطب وتؤجّر الأطفال في بعض المناطق.

[33] منظمة العمل الدولية (الإصدار المقبل في 2021). الاستعراض العالمي للاستجابات لمكافحة عمل الأطفال [المسمّى الفعلي للوثيقة غير معروف].
[34] منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، (2019). عمل الأطفال في الزراعة: جانب الطلب Child Labour in Agriculture: The Demand Side.

تركيا

السياق

تستمرُّ تركيا في استضافة أكبر مجتمع لاجئين مُسجّل في المنطقة، بعدد يقرب من (4,1) مليون لاجئ، منهم (3,6) مليون مشمولين في الحماية المؤقتة، بالإضافة إلى حوالي 320,000 لاجئ من مقدّمي طلبات الحصول على الحماية الدولية، وممّن حصلوا على "صفة لاجئ".[35] ويعمل هذا البلد على تقليص ممارسات عمل الأطفال إلى الحدّ الأدنى، ومع أنه يُشجّع على الانتظام في التعليم إلا أنه ما زال يواجه تحدّيات بسبب انعدام الأمن المالي الشديد لدى العائلات اللاجئة، والأعراف الاجتماعية، والعوائق التي تعترض سبيل التعليم.[36] ففي العام 2019، بلغ مجموع الأطفال العاملين من المجتمعات المُضيفة ومجتمع اللاجئين 720,000 طفل، نسبة حوالي 30 في المئة من هؤلاء الأطفال العاملين من الإناث، و 70 في المئة من الذكور. وتعمل نسبة 45,5 في المئة من الأطفال في قطاع الخدمات، بما في ذلك العمل في الشوارع؛ كما تعمل نسبة 30,8 في المئة في الزراعة، ونسبة 23,7 في المئة في التصنيع الصناعي، ولا سيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.[37]

ومما مجموعه مليون طفل لاجئ في سنّ الالتحاق بالمدرسة، توجد نسبة 36 في المئة منهم خارج مقاعد الدراسة، وفق وزارة التربية والتعليم.[38] وتبحث تركيا في تعزيز شمول اللاجئين في نظام التعليم النظامي وغير النظامي وفق مصالح الطفل الفُضلى.[39]

ومع ذلك، فإن تركيا تتمتَّع بالكثير من المنافع الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية بالمقارنة مع جيرانها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ فتركيا تحتفظ بملكية وطنية قوية فيما يتعلّق بحماية ومساعدة السوريين. واللاجئون يستطيعون قانونياً الحصول على عمل بصورة نظامية، والحكومة التركية قامت بإدماج المساعدات النقدية الخاصة بالسوريين الضعفاء في نظام الرعاية الاجتماعية الوطني لديها. وأطلقت تركيا برنامج التعلُّم المُسرَّع للأطفال في الفئة العمرية من 10 سنوات إلى 18 سنة ممَّن يواجهون فجوات تعليمية، وهي تدعم تعليمهم كفئة عمرية منفصلة.

ولا تزال كلٌّ من المجتمعات المُضيفة واللاجئين يعانون من محدودية الموارد. فغالباً ما تلجأُ العائلات إلى تشغيل أطفالها لتجني المال، ولتقلّص إلى الحدّ الأدنى عددَ الأشخاص الذين تَعولُهم. وفي المحافظات الحضرية، يستطيع الشباب الحصول على فرص غير نظامية لكسب سبل العيش بصورة أسهل مما يستطيع الكبار الراشدون.

الفرص

يبدو أن تركيا قد حقَّقت قدراً من التقدم أكبر من البلدان الأُخرى على صعيد مكافحة عمل الأطفال، وذلك بسبب ما تملكه من مزايا البنية التحتية والاقتصاد والقدرات البشرية والإرادة السياسية. ويعزو المُجيبون الفضل في بعض التقدم الذي أُحرز في الآونة الأخيرة إلى الإعلان بأنّ العام 2018 هو عام مكافحة عمل الأطفال في تركيا، وهو الأمر الذي اجتمع عليه رأي الوزارات الحكومية ومجموعات الأعمال.

ويعتبر سياق القوانين والسياسات مؤاتٍ نسبياً؛ فالمواطنون السوريون الذين ينعمون بالحماية المؤقتة في تركيا، يملكون الحق في العمل، وهناك أنواع أخرى مختلفة من تصاريح العمل المخصصة للاجئين وبوسعهم التقدم بطلب الحصول عليها. غير أن عدد تصاريح العمل التي مُنحت للسوريين منخفضة جداً؛ فهم يحتاجون إلى صاحب عمل مستعدٍّ لتقديم طلبات الحصول على التصاريح بالنيابة عنهم. إن فرصَ العمل المتاحة للاجئين متوافرٌ معظمها في إطار الاقتصاد غير النظامي، حيث يعاني اللاجئون من سبل للحماية أقل، وأجور أقل، ومستوى من عدم الاستقرار أكبر. وقد تم، ضمن إطار الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، تنفيذ خطة عمل خلال الفترة من 2017 – 2019، مما يعزّز الرابط فيما بين التعليم والتشغيل والحماية الاجتماعية، الأمر الذي يزيد مستوى مرونة سوق العمل، ويستثمر في قطاعات اقتصادية محددة بعينها، ويضع الفئات الضعيفة، ومنها اللاجئون، على سُلَّم الأولويات.

تُنفَّذُ في الوقت الحاضر خطةٌ وطنية للاستجابة، وقد بدأت تركيا أيضاً بتنفيذ إطار للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال مُحدّد زمنياً، بادرت به وتقوده الحكومة التركية من حيث التخطيط والتنفيذ وحشد الموارد.[40] كذلك فإن الاستراتيجية الحالية لوزارة الداخلية التركية تلجأ إلى تعزيز الجهود المبذولة نحو إتاحة الإمكانية للمهاجرين للحصول على التعليم النظامي والمشاركة فيه، وإلى وضع وتطوير برامج دعم اجتماعي تشمل المهاجرين، وإلى التنسيق بين المؤسسات والمنظمات. ويوجد لدى وزارة التربية والتعليم التركية سياسة شمولية لإلحاق (لقيد) أطفال اللاجئين في المدارس، الأمر الذي يوفّر لهم منافع كبرى لمكافحة عمل الأطفال. وفي

[35] الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، (2021). نبذة عامة عن الاحتياجات الإقليمية في إطار الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات.
[36] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، (2018). التقرير القُطري عن تركيا، 2018.
[37] المعهد الإحصائي التركي، (2020). دراسة مسحية للقوى العاملة من الأطفال، 2019. بيان صحفي بتاريخ 31 آذار / مارس 2020.
[38] وزارة التربية والتعليم التركية (من دون تاريخ محدد) [عرض معلوماتي باستخدام برمجية بوربوينت [PowerPoint presentation].
[39] فريق العمل المعني بعمل الأطفال والتابع لتحالف حماية الطفل في إطار العمل الإنساني، (2021)، خدمات قائمة على المراكز ومساعدات نقدية للتصدي لعمل الأطفال في تركيا.
[40] منظمة العمل الدولية (التاريخ غير محدد). البرامج المحددة الزمن Time-Bound Programmes.

إطار القانون التركي لحماية الأطفال، يستطيع حتى الأطفال اللاجئون المنخرطون في عمل الأطفال الانتفاع من التدابير التعليمية التي تصدر عن محاكم الأحداث، وتتابعها سُلطات التعليم التركية.

وعلى جانب الطلب، يوجد لدى الحكومة والجهات المعنية الدولية العديد من الاستثمارات المستمرة الجاري تنفيذها، والتي تهدف إلى إلغاء السلع التركية التي يصنعها الأطفال العاملون.[41]

- الجهود مستمرةٌ في بناء القدرات ورفع وتيرة التوعية بشأن عمل الأطفال لدى هيئة أصحاب الأعمال وغرف التجارة.
- تدعم منظمة اليونيسف القوى العاملة المسؤولة عن التفتيش على العمل، والتي يبلغ عددها 900 شخص، يضطلعون بمسؤولية رصد عمل الأطفال.
- يوجد لدى مفوضية اللاجئين مشروع مشترك مع جمعية العمل العادل، يتم في إطاره إعداد المواد المعلوماتية الخاصة بأصحاب العمل، بالتعاون مع الحكومة.

التحديات

ثمة حاجةٌ لإشراك الأطراف الفاعلة التنموية، والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص.

يظلُّ الدعم الخارجي المستمر للخدمات الحكومية عاملاً ضرورياً؛ مع وجود عدد مرتفع من حالات حماية الأطفال من اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم كليهما، فموارد مقدمي الخدمات المحليين منهكة وتعمل فوق طاقتها.

- وكما هو الحال في البلدان المشمولة في الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، يتعيّن إجراء تقييم لعمل الأطفال على المستوى الوطني، وذلك لكي تُؤخذَ الجائحة في الحسبان، وتُفصّل الأرقام بحسب اللاجئين / المجتمعات المُضيفة.[42] وهناك مُتّسعٌ أيضاً لإجراء المزيد من تعزيز عملية نشر المعلومات، وتنفيذ أنشطة رفع الوعي التي تستهدف مجتمعات اللاجئين في مكافحة عمل الأطفال.

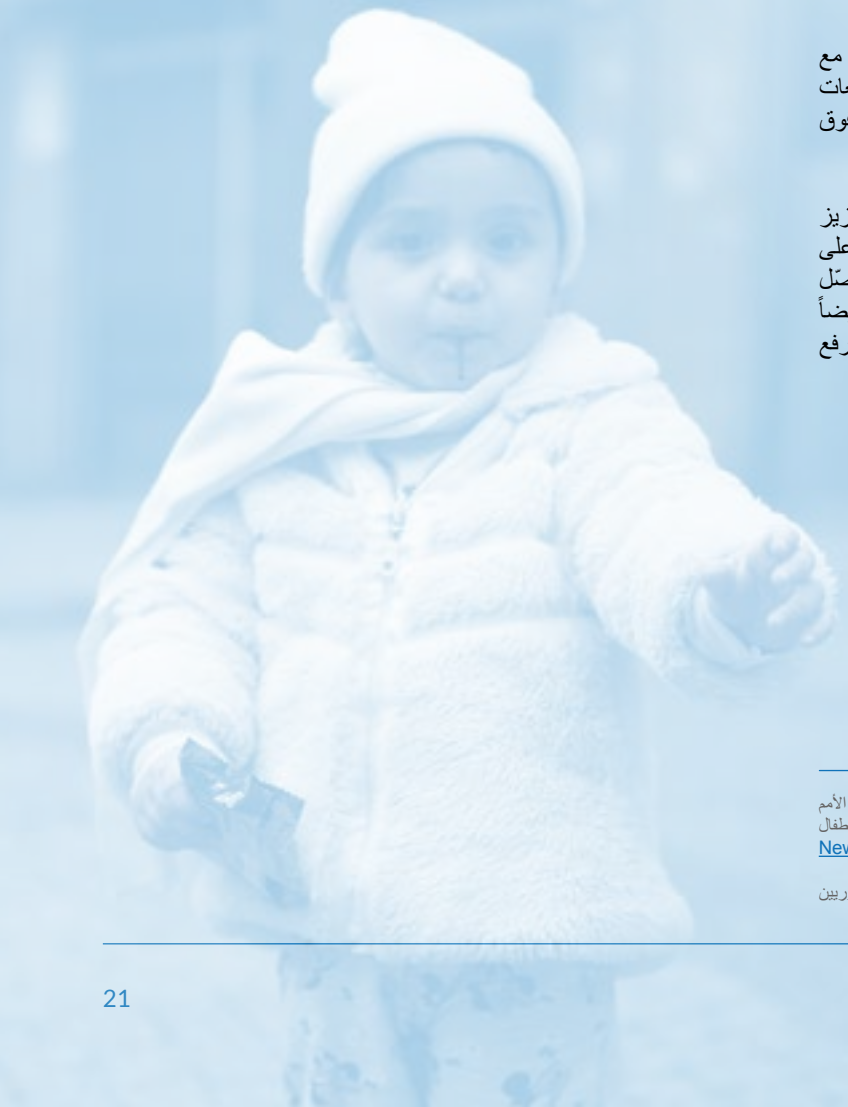

[41] جمعية العمل العادل Fair Labour Association، تحالف إيقاف عمل الأطفال ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، (2017). تقرير جديد يحدد سُبُل التَغلُّب على مخاطر عمل الأطفال في قطاع القُطن التركي New Report Identifies Ways to Tackle Child Labour Risks in the Turkish Cotton Sector.

[42] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، (2016). تقييم أوجه الضعف للاجئين السوريين في إسطنبول.

العراق

السياق

ما زال الكثيرُ من التحديات والتوصيات، التي حُدّدت في التقرير التقييمي للعام 2016 واجب التطبيق في الوقت الحاضر. إذ يوجد في الوقت الراهن في العراق 245,953 لاجئاً سورياً.[43] وبالتزامن مع ذلك، فإن الحكومة العراقية المركزية في بغداد تأخذ في الاستجابة لاحتياجات مجتمع كبير للنازحين داخلياً.

لقد اختلفت المقاربة المستخدمة في التعامل مع اللاجئين السوريين الداخلين إلى العراق، وذلك الاختلاف يعتمد على ما إذا كان اللاجئون يقيمون في إقليم كردستان أم في مكان آخر داخل هذا البلد. فاللاجئون المقيمون في إقليم كردستان العراق يستطيعون الحصول على تصاريح إقامة، ولهم الحق في العمل وحرية الحركة والتنقُّل. كذلك فإن اللاجئين الذين يقيمون فيما تبقى من العراق وفي إقليم كردستان العراق يستطيعون أيضاً الحصول على التعليم المجاني، وعلى نفس الخدمات الصحية التي يحصل عليها المواطنون العراقيون.[44]

لقد وُجد الأطفال اللاجئون يعملون في أعمال تُزاوَلُ في الشارع، وفي المطاعم والفنادق والزراعة والصناعات وإعادة تدوير اللدائن (البلاستيك) ومصانع الفولاذ (الحديد الصُّلب). كذلك فإن الوعي الجماهيري العام بحقوق اللاجئين منخفض المستوى، وإنّ الأطفال اللاجئين العاملين يتعرَّضون للإساءة البدنية والشفوية على الملأ. وكانت هناك زيادة في الحاجة إلى الخدمات التي تدعم تسريح الأطفال من الجماعات المسلحة، وهم المعرَّضون على وجه الخصوص للانخراط في عمل الأطفال.

الفرص

كان عمل الأطفال أحد المعايير التي وقع عليها الاختيار من المعايير الدنيا لحماية الطفل التي وضعتها الأطراف الفاعلة في حماية الأطفال داخل العراق في العام 2018. ومن المحتمل أن توفّر إجراءات العمل الموحدة بين الوكالات بشأن إدارة ملفات الحالات فرصة أُخرى لإدماج المبادئ التوجيهية المعيارية بشأن تحديد حالات عمل الأطفال والاستجابة لها. ويُقال بأن التعافي المبكر، وقطاع سبل العيش في إقليم كردستان العراق منظَّمٌ بصورة جيدة، ويمكن أن يُوفّر نقطة دخول جيدة أُخرى لمبادرات التدخل. كما أن مسوّدة قانون حقوق الطفل لإقليم كردستان العراق ينص على الحماية من عمل الأطفال.

لقد حضرت منظمة العمل الدولية إلى العراق منذ عهد قريب: 2020، ويمكن أن تعمل لسدّ الفجوة بشأن تعزيز سبل العيش / الوضع الاقتصادي. وفي إقليم كردستان العراق، قام فريق العمل المعني بعمل الأطفال المُفعّل، والتابع للمجموعة الفرعية لحماية الطفل في العراق، بنشر تنفيذ نموذج متدرّج يعمل مع الشرطة البلدية وسلطات المحافظات والوزارات الاتحادية، وتعتزم منظمة العمل الدولية دعمه والارتكاز عليه في العمل.

التحديات

ما زال العراق يفتقر إلى خطة عمل وطنية بشأن مكافحة عمل الأطفال مع أن منظمة العمل الدولية تُخطط لدعم وضع وتطوير خطة من هذا القبيل. فقدرات مكافحة عمل الأطفال غير متوافرة لدى جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم موظفو وكالات الأمم المتحدة، والمسؤولون الحكوميون ومفتشو العمل، والشركاء المنفّذون. وتبقى فرص سبل العيش للاجئين محدودةً، ويُنظر إلى المساعدات النقدية القليلة المتوافرة على أنها غير مستدامة. وتأتي الاستجابات بدلاً عن ذلك، في غالبيتها، من خلال الأطراف الفاعلة في حماية الطفل، ومن الأطراف الفاعلة المعنية بسبل العيش بمدىً أقل. أما على جانب الطلب، فثمة عمل ضئيل جداً بمشاركة القطاع الخاص من حيثُ رفع مستوى التوعية، أو وضع المعايير أو الإنفاذ، كما يعتبر حجم القوى العاملة في التفتيش على العمل في العراق صغيراً مقارنةً بعبء العمل. ويقول المُجيبون أنّ ثمّة حاجةً إلى منهجة الروابط بين القطاعات والأطراف الفاعلة الحكومية.

[43] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صحيفة حقائق العراق (2021)، الموقع الإلكتروني: https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/Iraq%20fact%20sheet%20April%202021.pdf.

[44] منصة الحلول الدائمة، (2019). بعيداً عن الوطن: آفاق مستقبلية للاجئين السوريين في العراق Far from Home: Future Prospects for Syrian Refugees in Iraq.

الصورة: مفوضية اللاجئين / شذى شقفة

مصر

السياق

تتضمَّن تحدّياتُ الحماية والتحديات التشغيلية الراهنة جميعها، كلاً من المشاكل المتعلقة بالإقامة، والمُحدّدات في الآليات الوطنية لحماية الأطفال، والتمويل غير الكافي، وأثر وضع جائحة كوفيد19- على الاعتماد الذاتي للاجئين ولطالبي اللجوء على أنفسهم، من جُملة أمور أُخرى.[45]

فابتداءً من تشرين الثاني / نوفمبر 2020، جرى تسجيل ما مجموعه 130,085 لاجئاً سورياً لدى المفوضية.[46] وفي العام الماضي، جرى تحديد نسبة 17 في المئة من السوريين على أنّ لديهم حاجات محدّدة بعينها، ومنهم الأطفال المعرضون للمخاطر: الأطفال المعرضون للانخراط في عمل الأطفال، الأزواج الأطفال ذكوراً وإناثاً، والأسر المعيشية التي يرأسها (يعولها) طفل، والآباء والأمهات الأطفال، كما يوجد حالياً حوالي 4,067 طفلاً غير مصحوب بذويه، أو منفصلاً عن ذويه.[47] [48]

ومع أن الحكومة المصرية قد وفّرت إمكانية الحصول على التعليم العام لجميع الأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء السوريين، والسودانيين، والجنوب سودانيين، واليمنيين، على قدم المساواة مع المواطنين، إلا أنّ الوصول إلى المدارس وإلى التعليم العالي الجيد النوعية يظلُّ تحدّياً ماثلاً للعيان، ولا سيما أثناء الوضع الناشئ عن جائحة كوفيد19-. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء من بلدان معيّنة، مثل العراق والصومال وإريتريا وأثيوبيا، لا تتوافر لهم إمكانية الوصول إلى التعليم العام. وتعني العوائق القانونية والإدارية التي تعترض سبيل العمل النظامي بأن اللاجئين الكبار الراشدين في مصر، حتى أولئك الذين حصلوا على درجات عالية في بلدانهم الأم، لا يحصلون في العادة إلا على فرص وظيفية في قطاع الاقتصاد غير النظامي مما يُعزّز أوجه الضعف في مواجهة الاستغلال.[49] وتضمُّ القوى العاملة أيضاً الأطفال الذين يتسرّبون من المدارس ليكي يُسهموا في دخل الأسر المعيشية،[50] وخاصة بسبب التحديات التي تواجه ضمان الحماية من الاستغلال.[51]

الفرص

أقرَّت مصر بصورة رسمية خطة عمل وطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال ولدعم العائلات، واستراتيجية وطنية للطفولة والأمومة. وتستمر المفوضية في كسب التأييد لشمول اللاجئين وطالبي اللجوء من جميع الجنسيات في إطار التعليم العام.[52] وبالإضافة إلى ذلك، فقد أقرّ المجلس القومي للأمومة والطفولة (النظير القومي المصري لحماية الطفل)، في عام 2020، إجراءات العمل الموحدة الوطنية "للأطفال المتنقِّلين" (وهو مصطلح إطاري يشمل الأطفال اللاجئين، والأطفال طالبي اللجوء، والأطفال ضحايا تهريب المهاجرين والاتجار بهم)، باعتبار ذلك الإقرار إحدى الخطوات العملية المفيدة تجاه شمول الأطفال اللاجئين والأطفال طالبي اللجوء في نظم الحماية الوطنية جيدة النوعية.

تنشأُ فرص سبل العيش للاجئين السوريين من خلال إقامة روابط مع القطاع الخاص، بدعم من المفوضية ومنظمة بلان إنترناشيونال، والشركاء الآخرون. وتتلقَّى في الوقت الراهن نسبة 16 في المئة من مجتمع اللاجئين في مصر مِنَحاً نقديةً شهرية متعددة الأغراض من خلال مكاتب البريد المصري، لكي يستطيع هؤلاء اللاجئون تلبية المصاريف المعيشية الأساسية.[53]

وثمَّة حاجةٌ إلى المواد اللازمة لبناء قدرات الشركاء على مكافحة عمل الأطفال (الندوات الإلكترونية، والتعلم الإلكتروني وغير ذلك)، إضافةً إلى الحاجة إلى مجموعات رفع مستوى الوعي باللغة العربية، التي يُمكن نشرها داخل مجتمعات اللاجئين.

وتذكرُ تقارير المفوضية بأن حالات عمل الأطفال التي جرى حصرها تُحوَّلُ بصورة روتينية إلى إدارة الحالات والدعم الذي يقدم للشركاء القائمين على إدارة حالات حماية الطفل. ويستمرُّ العمل لأجل ضمان شمول الأطفال اللاجئين في النظام القومي لحماية الأطفال بمشاركة السلطات الوطنية، نظراً إلى أن الشركاء في العمل الإنساني هم الذين يوفّرون معظم خدمات حماية الأطفال في الوقت الرَّاهن. ويُوفَّر التدريب للشركاء بشأن إشكاليات عمل الأطفال، ولا سيما في منطقة الساحل الشمالي، حيث يعتبر خطر الحماية أكثر انتشاراً.

الصورة: مفوضية اللاجئين / بيدرو جوميز

[45] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، (2019، 2021)، مصر: تركيزٌ عالمي Egypt: Global Focus
[46] الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، (2021)، استعراض الحاجات الإقليمية في إطار الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات.
[47] الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، (2019). التقرير السنوي عن الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات للعام 2019 3RP 2019 Annual Report
[48] الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، (2021)، استعراض الحاجات الإقليمية في إطار الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات.
[49] الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، (2021)، الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، الموقع الإلكتروني: https://www.unhcr.org/eg/wp-content/uploads/sites/36/2020/10/3RP2021EN.pdf.
[50] الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، (2021)، الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، الموقع الإلكتروني: https://www.unhcr.org/eg/wp-content/uploads/sites/36/2020/10/3RP2021EN.pdf.
[51] المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين (التاريخ غير محدد). اللاجئون في مصر Refugees in Egypt.
[52] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، (2020)، صحيفة الحقائق الخاصة بمصر، تشرين الثاني / نوفمبر 2020.
[53] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – مصر، (2020). المساعدات النقدية Cash Assistance.

التحديات

تستمرُّ أبعاد سبل العيش والتعليم في مقاومة جهود الوقاية، وتقتضي الحاجة بذل جهود رفيعة المستوى على صعيد المناصرة وكسب التأييد لوصول اللاجئين إلى سوق العمل النظامي، ولوصول اللاجئين من جميع الجنسيات إلى المدارس الحكومية. كذلك يتعيَّن تحديث تشريعات (قانون) العمل، فقانون العمل المصري لا يعتبر المراهقين والمراهقات، في الفئة العمرية من 14 إلى 17 سنة، ضمن عمل الأطفال عندما يعملون في الزراعة.[54]

ولا توجد قاعدة بيانات مشتركة بين الوكالات لغايات إدارة حالات حماية الأطفال، رغم أنّ البيانات الأساسية المتعلقة بحالات حماية الأطفال يتشارك فيها الشركاء من خلال المجموعة العاملة الفرعية لحماية الأطفال لتجنُّب الازدواجية. ويُستخدم في الوقت الراهن نظامٌ مشترك لإدارة المعلومات من قبل جميع الشركاء الذين يوزعون المساعدات النقدية، مع إمكانية مواءمة هذا النظام أيضاً لتعزيز تنفيذ استجابة منسَّقة.

وتُشكّل الاستجابة المنسَّقة للأمور الصحية للاجئين استثماراً حاسماً نحو الوقاية من عمل الأطفال. وفي الوقت ذاته، فإن الوضع يقتضي إقامة روابط أفضل فيما بين الأطراف الفاعلة في مجالي التعليم وسبل العيش للمساعدة في التخفيف من مخاطر عمل الأطفال وفي الاستجابة لها (مكافحتها).

وتوجد حاجةٌ واضحة إلى الاستثمار في سبل التواصل المتنقلة لحماية الطفل، التي يُمكن أن تتضمَّن الوقاية من عمل الأطفال والاستجابة له (مكافحته). ويشمل هذا التواصل الحاجة إلى زيادة القدرات على إدارة حالات حماية الطفل، المنهكة التي تعمل فوق طاقتها، نظراً إلى العدد المرتفع من الأطفال المعرّضين للخطر، ومنهم الأطفال غير المصحوبين بذويهم، والأطفال المنفصلون عن ذويهم.

[54] جامعة الدول العربية، منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة العمل العربية، والمجلس العربي للطفولة والتنمية، 2019. عمل الأطفال في المنطقة العربية: تحليل كمي ونوعي Child Labour in the Arab Region: A Quantitative and Qualitative Analysis.

الصورة: مفوضية اللاجئين / بيدرو جوميز

أمثلة على الحالات: مبادرات التدخل بشأن مكافحة عمل الأطفال في أوساط اللاجئين السوريين

الاستجابة المتكاملة لعمل الأطفال في المناطق الحضرية: منظمة أرض الإنسان - لبنان[55]

تستخدم منظمة أرض الإنسان نموذَج مراكز الاستقبال "drop-in centres"، للأطفال المُعرّضين لخطر الانخراط في عمل الأطفال – وبصورة رئيسة للأطفال العاملين في الشوارع. وتقوم هذه المنظمة بتنظيم أنشطة ترفيهية وتوعوية في الأماكن التي يعمل فيها الأطفال، وتُشرِك فيها أصحاب الأعمال التي يعمل لديهم الأطفال، وتوفر أجهزة ومعدات السلامة للأطفال المعرَّضين للعمل الخطر. كذلك تعمل المنظمة على تثقيف وإشراك شبكة من أصحاب العمل، للتأثير على أصحاب العمل الآخرين الذين ليسوا على دراية بمخاطر عمل الأطفال والعواقب التي تترتّب عليه. وتَضمُّ الجهات التي تستهدفها هذه الأنشطة كلاً من شرطة البلديات، والأطراف الفاعلة الدينية، وقيادات المجتمعات المحلية، وذلك بهدف تحديد الحالات وإحالتها إلى الأطراف الفاعلة المعنية بحماية الأطفال.

التحويلات النقدية المشروطة بالتعليم للاجئين السوريين ولغيرهم من اللاجئين في تركيا[56]

يقدم البرنامج دفعات نقدية للعائلات بشرط مواظبة أطفالها على البقاء على مقاعد الدراسة بنسبة لا تقل عن 80 في المئة من وقت التعليم في المدارس، وعلى ألا تزيد مدة غياب الطلبة عن 4 أيام في الشهر. وهناك تركيز خاص على استبقاء الفتيات على مقاعد الدراسة وإدامة مواظبتهنّ على الحضور، مع المحافظة على بقاء الطلبة ملتحقين بالمدارس إلى أن ينتقلوا إلى مرحلة الدراسة الثانوية. لقد جرى نشر وتنفيذ برنامج حماية الأطفال في 15 ولاية تركية. وقد أتاحت عملية الجمع بين المبالغ النقدية والحماية المجال أمام تلبية الاحتياجات المالية وغير المالية للعائلات.

وكانت هناك حاجةٌ لقدْرٍ من الموارد والقدرات أكبر من تلك المتاحة حينئذٍ لفرق حماية الأطفال لأنها لم تكن قادرةً على تقديم جميع الخدمات التي حدّدت بأنها ضرورية للعائلات، كما أن تلك الفرق لم تكن قادرةً على زيارة كل طفل من الأطفال الذين سبق لهم أن تغيّبوا عن المدرسة. وقد كشف التقييم النقاب عن وجود علاقة واعدةٍ فيما بين الزيارات الخاصة بحماية الطفل، وبين المواظبة على الحضور إلى المدرسة، فيما شعرت العائلات بأنها مدعومة أكثر، عاطفياً ومالياً، وبأنها أضحت أكثر وعياً بمنافع التعليم.

[55] أُعيدت صياغتها من واقع رسالة بالبريد الإلكتروني من مؤسسة أرض الإنسان، لبنان، كانون الأول / ديسمبر 2020.
[56] أُعيدت صياغتها من: وثيقة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، (2020). تقييم برنامج التحويلات النقدية المشروطة بالتعليم (CCTE) للاجئين السوريين ولغيرهم من اللاجئين في تركيا Program Evaluation of the Conditional Cash Transfer for Education (CCTE) for Syrians and Other Refugees in Turkey

البرامج المتكاملة لرفاه الأطفال – مكتب اليونيسف في لبنان[57]

يستخدم مكتب اليونيسف في لبنان خمس مبادرات تدخُّل وخدمات إحالة لدعم الأطفال الذين ليسوا على مقاعد الدراسة والمعرّضين لخطورة شديدة. وتُقدَّمُ فرص التعليم غير النظامي، وخدمات مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي والحماية، ودعم الرفاه وتطوير المهارات إلى الأطفال الذين يعيشون حالات المعاناة الأشد وطأة. ويدمج البرنامج في أنشطته مهارات الحساب والقراءة والكتابة، وحماية الأطفال، وإدارة الحالات، والدعم النفسي الاجتماعي، والتوعية المجتمعية والإحالات، والمساعدات الاجتماعية، والمشاركة المجتمعية. وتُعطى الأولوية في البرنامج إلى الأطفال في الفئة العمرية من 10 سنوات إلى 14 سنة، مِمَّن لم يسبق لهم تلقّي التعليم.

ويستهدف البرنامج من 8,000 إلى 10,000 طفل، وقد أطلق خدمات داعمة افتراضية (عبر الإنترنت) عن الصحة، وتوجيه الرسائل، والدعم النفسي الاجتماعي، والتعليم المستمر. وتلقَّى المشاركون رسائل صوتية، وفيديوهات مسجّلة، ومكالمات هاتفية من شركاء البرنامج، وتسلَّموا مجموعة مواد خاصة بالدعم النفسي الاجتماعي لدعم الرفّاه العقلي أثناء فترات الإغلاق بسبب الجائحة. وقامت منظمة اليونيسف أيضاً بزيادة مبلغ التحويلات النقدية لكل عائلة في محاولة منها لمواجهة انخفاض قيمة الليرة اللبنانية، وضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للأطفال.

برنامج حاجاتي – المساعدة النقدية للأطفال المستضعفين في المدارس داخل الأردن[58]

تمّ الشروع بتنفيذ برنامج للتحويلات النقدية غير المشروطة لإبقاء الأطفال على مقاعد الدراسة، وللعمل على مكافحة آليات التكيُّف الضارة، مثل عمل الأطفال والزواج المبكر. لقد قدَّم برنامج حاجاتي الدعم لما مجموعه 10,000 طالب وطالبة طوال العام الدراسي 2018 – 2019. وقد قدّمت التحويلات النقدية غير المشروطة الدعم للأطفال على صعيد تعليمهم ورفاههم الاجتماعي الاقتصادي، كما قلّلت إلى الحد الأدنى من خطر الانخراط في عمل الأطفال والزواج المبكر. فالعائلات تستلم ما يعادل 28 دولاراً أمريكياً شهرياً للأطفال الذين يواظبون على الدوام المدرسي في الفترة الثانية (المسائية).

لم تَعُد بعض الأُسر تتمكَّن من استلام المساعدات المالية بسبب خفض التمويل، وإنّ الأثرَ الذي أحدثته هذه المساعدات يُرصَدُ على النحو الآتي:

- نسبة 78 في المئة من الأطفال الذين تلقَّوا المساعدات المالية من برنامج حاجاتي واظبوا على الدوام في المدارس بصورة منتظمة مقارنة بنسبة 25 في المئة من الأطفال الذين لم يعودوا يتلقَّون التحويلات النقدية.
- من المحتمل أن يكون لدى الأطفال المُسجّلين في برنامج حاجاتي خططاً للالتحاق بالتعليم الثانوي تفوق خطط الأطفال غير المسجلين في البرنامج بنسبة 25 في المئة.
- خطر الانخراط في عمل الأطفال يزداد بنسبة 26 في المئة لدى الأطفال الذين لم يعودوا يتلقَّون المساعدات من برنامج حاجاتي.

لقد أثبتت الإعانةُ غير المشروطة للعائلات، لاستخدامها وفق تقديرها الخاص في دعم سبل معيشتها، بأنها فعّالةٌ في المحافظة على بقاء الأطفال الأكثر استضعافاً على مقاعد الدراسة.

[57] أُعيدت صياغتها من: وثيقة اليونيسف، (2020).
[58] أُعيدت صياغتها من: وثيقة اليونيسف، (2020). "برنامج حاجاتي للمساعدات النقدية أثبت فعاليته في إبقاء الأطفال المستضعفين في المدارس."

أدوات الاستجابة لعمل الأطفال[59]

الأداة	البلد	الجهة	ملاحظات
إطار كفاءات حماية الأطفال في أنشطة العمل الإنساني (2019)	عالمي	تحالف حماية الطفل في إطار العمل الإنساني، فريق العمل المعني بعمل الأطفال	يتضمّن كفاءات عمل الأطفال لاستعمالها في توصيفات الوظائف، وما إلى ذلك.
عمل الأطفال في المنطقة العربية: تحليل كمي ونوعي (2019)	إقليمي	جامعة الدول العربية، منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وآخرون	-
[حقيبة لوازم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الخاصة بعمل الأطفال في الأوضاع الطارئة] (2021)	إقليمي	تحالف حماية الطفل في إطار العمل الإنساني فريق العمل المعني بعمل الأطفال	الإصدار المقبل في 2021، العنوان غير معروف. مُواءمَة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من حقيبة اللوازم العالمية.
[أداة رصد الحماية] (2021)	العراق	مفوضية اللاجئين	الإصدار المقبل في 2021، العنوان غير معروف.
الاستجابة لأسواء أشكال عمل الأطفال في الأوضاع الطارئة (2016)	عالمي	تحالف حماية الطفل في إطار العمل الإنساني فريق العمل المعني بعمل الأطفال	(باللغتين الإنجليزية والعربية)
المبادئ التوجيهية لتعزيز القوى العاملة في الخدمات الاجتماعية لأجل حماية الأطفال	عالمي	اليونيسف	-
قائمة موارد التعلم الرّقمية	عالمي	مفوضية اللاجئين	تجميع وفرز روابط وسائل الإعلام التعليمية، الكثير جرى استعماله في البيئات المنخفضة الموارد. وهي تتضمّن موارد باللغة العربية.

[59] https://www.goc.gov.tr/gecici-koruma5638

التوصيات

البيانات

فوراً:

- يجب أن تستفيد الوكالات من ثروة البيانات والتحليل المتوافرة في تقريرها المرجعي البارز عمل الأطفال في المنطقة العربية: تحليل كمي ونوعي[60]، والذي يغطي جميع البلدان المشمولة في الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، باستثناء تركيا.
- بيانات خط الأساس يجب أن تُجمَع عن أشكال مستترة (مخفية عن الأنظار) من عمل الأطفال وأسوأ أشكال عمل الأطفال غير المشروطة، مثل الاتجار، والتهريب، والاستغلال الجنسي والاقتصادي، وتجنيد الأطفال واستعمالهم.
- تتوافر معلومات لدى مفوضية اللاجئين عن عمل الأطفال في نظام إدارة المعلومات المتعلقة بحماية الطفل "CPIMS" التابع للمفوضية، والذي ستقوم المفوضية باستخدامه في إرسال التقارير بطريقة منهجية إلى الجهات المعنية على المستوى الوطني.

على المدى المتوسط:

- حيثما يكون مناسباً من الناحية العملية وذا صلة، يُمكن للجهات المعنية إبرام اتفاقات مع مفتشي العمل للحصول على بيانات بشأن عمل الأطفال من نظم المعلومات لديها.
- يجب على كل دراسة مسحية تُجرى تفصيل البيانات وتصنيفها حسب اللاجئين / المجتمعات المضيفة / الأشخاص النازحين داخلياً.
- يجب أن يحتوي كل مسح عنقودي متعدد المؤشرات على جزء خاص بعمل الأطفال.

[60] جامعة الدول العربية، منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة العمل العربية، والمجلس العربي للطفولة والتنمية، (2019). عمل الأطفال في المنطقة العربية: تحليل كمي ونوعي Child Labour in the Arab Region: A Quantitative and Qualitative Analysis

إطار القوانين والسياسات

على المدى المتوسط:

- هناك حاجة لتعديل التشريع الخاص بعمل الأطفال في الزراعة، حيث يعمل الكثير من الأطفال اللاجئين.
- يجب على الحكومات أن تكفل إنفاذ التشريعات المعمول بها من خلال الوسائل الشُّرَطيَّة والقضائية.
- يُمكن للإجراءات المُعقّدة لمنح تصاريح العمل أن تُعيق الاستدامة الاقتصادية للأسر المعيشية للاجئين، مما يدفع بالأطفال إلى الانخراط في العمل. يجب أن تكون الإجراءات صديقة للاجئين.
- لا بُدَّ لجميع البلدان من تحسين آلياتها التنسيقية بشأن عمل الأطفال في أوساط الكيانات الحكومية والمنظمات العاملة على إشكاليات عمل الأطفال، فقد كان التنسيق قائماً في معظم التحديات التي نوقشت في أوساط الأشخاص الذين أُجريَت معهم المقابلات.

على المدى الطويل:

- يجب طرح مسألة الحد الأدنى لسن التشغيل، بحيث يكون متوائماً مع السّنّ الإلزامية للتعلم في المدرسة.

بناء القدرات

فوراً:

- لا بُدَّ للوكالات من وضع عملية حشد الأموال اللازمة لتدريب موظفيها والشركاء والاتحادات المهنية والتعاونيات الزراعية بشأن عمل الأطفال على سُلَّم الأولويات؛ فقد كانت عملية الحشد هذه نادرة الحدوث تاريخياً.

- الوعي بمخاطر عمل الأطفال، والوقاية منه والاستجابة له في أوساط الكوادر الفنية، وفي أوساط الجهات المعنية، وفي كلٍّ من قطاع حماية الأطفال والقطاعات الأخرى، وبخاصة أسوأ أشكال عمل الأطفال. وكما جاء على لسان أحد أعضاء فريق العمل المعني بعمل الأطفال، "نمتلك جميع هذه الأدوات الممتازة والبحوث، ولكننا عندما نقدم ندوة حوارية افتراضية، فمن الواضح أن [الأطراف الفاعلة المحلية والوطنية] غير مطّلعة على المفاهيم الأساسية".

- يجب أن تكون عمليةُ تطوير قدرات فرق عمل الأطفال شاملة للمزيد من الموظفين بدلاً من أن تكون فحسب لنقطة اتصال (ضابط ارتباط) معيَّنة على وجه التحديد.

على المدى المتوسط:

- يجب على الوكالات أن تضع على سُلَّم الأولويات لديها عملية شمول الكفاءات الأساسية لحماية الأطفال في دورات تدريب الموظفين والتوصيفات الوظيفية، بالاعتماد على إطار كفاءات حماية الأطفال في أنشطة العمل الإنساني (2019) Child Protection In Humanitarian Action Competency Framework (2019

الصورة: مفوضية اللاجئين / ليلي كارسيل

إدارة الحالات

- في كل البلدان، يجب تنقيح الأقسام التي تتناول موضوع عمل الأطفال ضمن إجراءات العمل الموحدة بصورة دورية، لا لأغراض حماية الأطفال فحسب، بل في إجراءات العمل الموحدة لأغراض المساعدات النقدية، والتغذية / الأمن الغذائي والتعليم.

- توجد حاجةٌ في كل بلدان المنطقة إلى إطلاق مبادرة (مبادرات) لتطوير القوى العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية الحكومية، إلى جانب تطويرها لدى منظمات المجتمع المدني. وقد أعرب المُجيبون، على وجه الخصوص، عن أسفهم لعدم توافر عاملات في مجال الحالات. وسوف يتعيَّن عمل روابط بين الكليات والجامعات على المستوى الوطني لسدّ هذه الفجوة. وفي العام 2019، نشرت منظمة اليونيسف المبادئ التوجيهية لتعزيز القوى العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية الخاصة بحماية الأطفال Guidelines-to-strengthen-social-service-for-child-protection-2019.pdf (unicef.org).

تعزيز سُبُل العيش / الوضع الاقتصادي بما في ذلك المساعدات النقدية

فوراً:

- يجب إجراء إحالات متبادلة فيما بين المساعدات النقدية وخدمات الحماية – يجب استكمال المساعدات النقدية المتعددة الأغراض من قبل خدمات الحماية.[61]
- يجب أن تتضمّن معايير تقييم أوجه الضعف تقييم إشكالية عمل الأطفال.
- يجب أن تنظر عملية الاستهداف ضمن برامج سبل العيش في إعطاء الأولوية للأسر التي لديها أطفال معرضون لخطر أسوأ أشكال عمل الأطفال.

على المدى المتوسط:

- كسب التأييد لضرورة شمول اللاجئين في نظم الحماية الاجتماعية الوطنية التي تكون مراعية للأطفال، وشاملة للإعاقات.
- يجب وضع خطوات عملية خفيفة للمواءمة بين مبادرات المساعدات النقدية لكل بلد، وبين الدراية / الخبرة الفنية في الحماية الاجتماعية المراعية للأطفال، والتشارك في الممارسات مع بقية بلدان المنطقة.
- يجب تيسير إمكانية وصول المراهقين والمراهقات إلى برامج التدريب الداخلي والتلمذة المهنية بما يتماشى مع التشريعات الوطنية وأخذ مصالح الطفل الفضلى بعين الاعتبار.

على المدى الطويل:

- يجب إقامة شراكات مع القطاع الخاص، كما يجب تزويد الشركات بمعلومات دقيقة عن حقوق الطفل وعن مخاطر عمل الأطفال.
- يجب دعم الحكومات لزيادة مستوى التفتيش في مواقع العمل، وتحديد الأطفال العمال، وإحالتهم إلى الآليات الوطنية للحماية الاجتماعية.

التعليم

على المدى المتوسط:

- يجب زيادة فرص شمول المراهقين والمراهقات من اللاجئين في فرص التعليم غير النظامي وفق مصالحهم الفضلى.

على المدى الطويل:

- تقتضي الحاجة تنفيذ استثمارات أكبر حجماً في مجال زيادة فرص حصول اللاجئين على التعليم الثانوي والتعليم فوق الثانوي (المرحلة الثالثة من التعليم) عبر مسارات تكميلية، لأن تكاليف الفرصة السانحة للتعليم تزداد للأطفال الضالعين في عمل الأطفال أو المعرضين لمخاطره.
- وبالمثل، يجب تعزيز دور التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في توفير المهارات للحصول على عمل كريم.

[61] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2020). مشروع البحوث لدى مكتب المفوضية الإقليمي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الآثار الحمائية التي تُحدثها مبادرات التدخل لتقديم المساعدات النقدية مع التركيز على حماية الطفل.

توفير عمل كريم ومعايير العمل

على المدى المتوسط:

- يجب تعزيز عملية تنظيم العمال السوريين في سوق العمل عن طريق زيادة إمكانية وصول اللاجئين إلى آليات وتدابير إيجاد فرص العمل، مما يحسّن ظروف العمل (الأجور، والمخاطر المهنية، وغيرها)، ورصد التأثيرات على معدلات عمل الأطفال.[62]

على المدى الطويل:

- تجب موافقة وزارة العمل، ووزارة التجارة وغيرها من الوزارات، والنقابات العمالية، والقطاع الخاص (الشركات، وغرف التجارة، وغيرها) على معايير منح الشهادات التي تفيد بأن المنتجات المخصصة للتصدير تخلو من مساهمات عمل الأطفال فيها، تماماً كما يفعلون بشأن البقايا الكيميائية على المنتجات الزراعية. ومن الممكن استخلاص العبر من التجربة الحاصلة في صناعة القطن في تركيا.[63]

التنسيق الإقليمي

لقد برزت مبادرتان قائمتان كمبادرات ممكنة مرشّحة لمتابعة العمل المشترك بين الوكالات بشأن عمل الأطفال في البلدان المشمولة في الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، ربما عن طريق تتبُّع المؤشر (المؤشرات) بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال:

في بداية عام 2020، طوّرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) خطة أولية للعمل المشترك لمدة سنتين. وتعتبر هذه الخطة بمثابة التزام بتسريع الجهود المشتركة بموجب أجندة تحوُّلية (برنامج عمل تحوُّلي) يتماشى مع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

أُطلقت الشراكة لتحسين آفاق الأشخاص النازحين قسرياً والمجتمعات المُضيفة لهم (آفاق، 2019 – 2023) بدعم من الحكومة الهولندية، التي تجمع معاً مؤسسة التمويل الدولية، ومنظمة العمل الدولية، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، والبنك الدولي:

- لتعزيز وجود بيئة تمكينية للشمول الاجتماعي الاقتصادي.
- لتحسين إمكانية الحصول على التعليم والحماية للأطفال المستضعفين المتنقلين.
- لتعزيز قدرة المجتمعات المُضيفة على الصمود.

Image by UNHCR / Hannah Maule-ffinch

[62] تحديث استجابة منظمة العمل الدولية، (2016). استجابة منظمة العمل الدولية لأزمة اللاجئين السوريين.

[63] جمعية العمل العادل Fair Labour Association، تحالف إيقاف عمل الأطفال ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، (2017). تقرير جديد يحدد سُبُل التَغلُّب على مخاطر عمل الأطفال في قطاع القُطن التركي New Report Identifies Ways to Tackle Child Labour Risks in the Turkish Cotton Sector.

الملحق 1: الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات

على المستويين العالمي والإقليمي:

بيتر ماتز، مستشار دراسة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) / الإطار
أماندا مِلفيل، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
أمِت سِن، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
سيمون هِلز، منظمة العمل الدولية*
لوتّي كليسِنز، منظمة بلان إنترناشيونال
سلفيا أوناتي، منظمة بلان إنترناشيونال
أليسون إينون، منظمة أنقذوا الأطفال – المملكة المتحدة*
حياة عسيران، منظمة العمل الدولية
* أعضاء أيضاً في فريق العمل المعني بعمل الأطفال والتابع لتحالف حماية الطفل في إطار العمل الإنساني

الأردن

طيبة شريف، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
نهايات دبدوب، منظمة العمل الدولية
بليرتا سباهيو، منظمة أرض الإنسان
مارتا البريسي، منظمة أرض الإنسان
سوزان كشط، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)

لبنان

جيلينا فوجانوفيك، منظمة أرض الإنسان
روز حبشي ضاهر، حماية
أنابيلا سكوف، مستشارة
أميليا تشارلز، منظمة أنقذوا الطفل
آن تريبوليت، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
فاتن عضاضة، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مونيكا مارتِنيز، منظمة أنقذوا الأطفال
جاكلين عطوي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)

تركيا

ستيفانو باتين، منظمة طفل الحرب
إلمار باجيروف، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
دِليك كَراغوز، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)
إمري أوكارِسلر، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)
نجاة كوكبي، منظمة العمل الدولية
ديريا كوكسال، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

العراق

ساليفو جَرسي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)
لَوين هويزي، منظمة العمل الدولية
نورس أ. محمود، منظمة أنقذوا الأطفال
مريم أمبروسيني، منظمة أرض الإنسان
سارا راشد، منظمة أنقذوا الطفل – كردستان
نورَيه إينال، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
ماريانه لاسور Marianne LaSour، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
جيسيكا قبلان، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

مصر

جيسيكا أندرسون، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
أحمد عكاشه، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
ديجان كلادارين، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
إيثار صوان، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
نسرين السادي، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الملحق 2: المفاهيم الأساسية ذات العلاقة بعمل الأطفال

إشراك الأطفال في مجال العمل

يندرج العمل الذي يؤديه الأطفال جميعه تحت مظلة "إشراك الأطفال في مجال العمل".

- ويُشير مصطلح "إشراك الأطفال في مجال العمل " إلى:

- العمل الملائم لكل من عمر الطفل ونمائه، ولا يؤثّر على صحته ونمائه الشخصي. وهو العمل الذي لا يتداخل مع التّعلُّم، ويمكن أن يُزوّد الأطفال والمراهقين والمراهقات والشباب بالمهارات والخبرات، بما يساعد في إعدادهم لكي يكونوا أفراداً مفيدين ومنتجين في المجتمع أثناء حياتهم كأشخاص كبار راشديهن، وبما يُسهم كذلك بطريقة إيجابية في نمائهم ورفاههم، ورفاه عائلاتهم.

عمل الأطفال

عمل الأطفال هو العمل الذي يُزاوَلُ على نحوٍ يُلحق الضرر بالأطفال ويعرّضهم للمخاطر، انتهاكاً للقانون الدولي (على سبيل المثال، اتفاقيتا منظمة العمل الدولية رقم 138 ورقم 182، واتفاقية حقوق الطفل) والقوانين والتشريعات المحلية. وهو العمل الذي إما أنه يحرم الأطفال من التعليم المدرسي، وإما أنه يقتضي منهم تحمُّل العبء المزدوج للتعلم في المدارس والعمل في آنٍ معاً. وإنّ إشكالية عمل الأطفال التي ينبغي القضاء عليها هي مجموعة فرعية من مفهوم الأطفال العاملين. وهي تشمل:

- العمل الذي يقوم به الأطفال دون أن يبلغوا الحد الأدنى للسّنّ القانونية المطلوبة لذلك العمل، حسبما تُعرّفها القوانين والتشريعات وفق المعايير الدولية.

- العمل الخطر: هو العمل الذي يُرجَّح بأن يؤدي، بفعل طبيعته أو بفعل الظروف التي يُزاوَلُ فيها، إلى الإضرار بصحة الطفل أو سلامته أو سلوكه الأخلاقي.

- أسوأ أشكال عمل الأطفال "غير المشروطة"، مثل الرّق والممارسات الشبيهة بالرّق، واستخدام الأطفال في البغاء، أو في الأنشطة غير المشروعة.

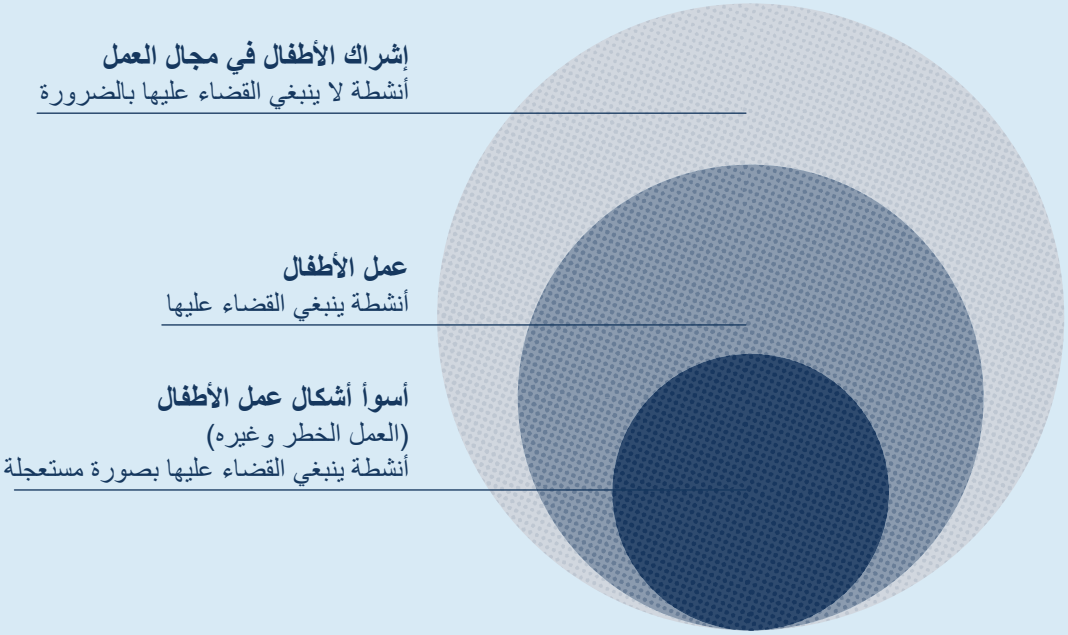

الصورة:

”لا بد لي من إعالة والدي وإخوتي. ليس لديهم أي شخص آخر سواي“.

اللاجئة السورية نعمات تنظف الأرضية في منزلها في عمان ، الأردن. تبلغ نعمات من العمر 11 عامًا فقط ولكن لديها المسؤوليات اليومية لشخص بالغ. فرّت عائلتها من حمص في عام 2013 ، وقد أدى وضعها المالي السيئ إلى تولي نعمات الواجبات المنزلية.

اعتبارًا من مارس 2021 ، لا تزال الأزمة السورية هي أكبر أزمة لجوء في جميع أنحاء العالم ، حيث تم تسجيل أكثر من 5.5 مليون لاجئ في البلدان المجاورة و 6.7 مليون نازح داخليًا. الملايين من اللاجئين مثل نعمات ، في بلدان مثل الأردن ولبنان وتركيا ، ينزلقون أكثر في براثن الفقر.

الصورة: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / دييغو إيبارا سانشيز